يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا

شرح علل الترمذي

أصله:

للإمام الحافظ الحجة أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله

٢٠٩-٢٧٩هـ

شرحه:

للعبد الضعيف سعيد أحمد يوسف البالن بوري

مدرس الحديث الشريف بدار العلوم ديوبند

الناشر:

مكتبة حجاز ديوبند - يو، بى (الهند)

يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَآءَ كُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا

شرح علل الترمذى

أصلُه

للإمام الحافظ الحجَّة أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى رحمه الله

(٢٠٩-٢٧٩هـ)

شرحه

للعبد الضعيف سعيد أحمد يوسف البالن بورى

مدرس الحديث الشريف بدارالعلوم ديوبند

الناشر

مكتبه حجاز ديوبند يو، بى، (الهند)

المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدى الكتاب

الحمدلله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فهذا كُتيب قد عُرف بين الناس بكتاب العلل الصغير للإمام الترمذى، وهو فى الحقيقة ليس فى موضوع العلل، بل هو تتمةٌ لجامع الترمذى؛ قد صنَّف الإمام الترمذىُّ كتابَه الماتعَ المسمى بالجامع فى موضوع السُّنن، ورتَّبه على الأبواب الفقهية، وذكر فيه أقوالَ الفقهاء، وبين عللَ الأحاديث وأحوال الرواة، وأقوالَ الفقهاء، وأقوالَ أئمة الجرح والتعديل، وختم بهذا الكتاب الصغير، بين فيه مقاصدَ الجامع ومصادرَه، وأوضح مصطلحاتِه، كما قد صنف الإمامُ مسلمٌ مقدِّمتَه التى حدَّدت مقاصدَ صحيحه، وبين فيها بعضَ آرائه، وكما قد كتب الإمامُ أبوداود السِّجستانىُّ رسالةً إلى أهل مكة، أبان فيها عن منهاجه وخُطَّته التى اتَّبَعَها فى وضع السنن، كذا بين الإمام الترمذى فى هذا الكتاب مقاصدَ الجامع والمسائلَ الآتية:

١ – بين أن أحاديثَ الجامع كلَّها معمولٌ بها، ما عدا اثنين.

٢ – ذكر أسانيدَ أقوال الفقهاء بالإجمال.

٣ – وذكرَ ماخذَ عللِ الأحاديث وأحوالِ الرواة ومصدَرَها.

٤ – بين وجهَ ذكرِ أقوالِ الفقهاء، وبيانِ علل الأحاديث وتاريخِ الرواة.

٥ – تكلَّم على جواز الكلام فى الرواة صيانةً للدين، وردٌّ على الذين يَعيبون ذلك.

٦ – ذكر أهميةَ الإسناد وجَرْحِ الرواة الضعفاء.

٧ – وقال: لايُحتجُّ برواية من يُتَّهم، أو يُضعَّف لغفلته أو لكثرة خطئه: إذاكان منفردا بها.

٨ – وكذا: لا يحتجُّ بأحاديثَ أهلِ الصدق غيرِ الحفاظ: إذا تفردوا بها.

٩- وبين جواز الرواية بالمعنى، وكذا جوازَ اختصارِ الحديث: إذا لم يتغير بهما المعنى.

١٠- وذكر الحفاظَ المتقنين وتفاضلَ درجاتِهم فيما بينهم.

١١- وتكلّم على التسوية بين حدثنا وأخبرنا.

١٢- وذكر جوازَ الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة.

١٣- وبين حكم الحديث المرسَل، وذكر اختلاف العلماء في قبوله وردّه.

١٤- وبين اختلافَ الأئمة في توثيق الرجال وتضعيفهم، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من المسائل العلمية، وأشار إلى أنه قد يأخذ عن رجل ضعيفٍ عند غيره، ثقةٍ عنده.

١٥- ثم ذكر حَدَّ الحديثِ "الحسنِ" عنده.

١٦- وختم الكتاب بذكر أنواع الحديث الغريب الثلاثةِ عند أهل الحديث، وكشف القناعَ عن وجوهها بذكر الأمثلة.

فقد ظهر من هذه المسائل المبحوثة في الكتاب: أنه ليس في موضوع العلل، لأن "العلة" في اللغة: ضَعف في الشيئ، وفي الاصطلاح: عبارة عن سبب غامضٍ خفيٍّ قادح في الحديث، اطُّلِع عليه بعد التفتيش وإمعان النظر، من الناقد الفَهِم البصير، مع أن ظاهره السلامةُ منها...... وموضوع هذا العلم: هو حديثُ الثقاتِ الجامعُ شروطَ الصحّة ظاهراً...... وغايتُه: كشفُ ما يَعترى هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم...... وتُدْرك العلةُ بتفرد راوٍ، وبمخالفة غيره له، مع قرائنَ تُنْضَمُّ إلى ذلك، تُنَبِّهُ العارفَ على وهم وقع في الحديث...... وتقع العلة في الإسناد، وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وقد تطلق العلة على كذب الراوي، وفسقه وغفلته، ونحوِهامن أسباب الضعف.

فهذا هو ميدانُ علمِ العلل، وليس الكتاب منه في شيئ، على أنه ليس كتابا مستقلا من كل وجه، بل هو تابع للجامع من وجه، والدليل على ذلك:

١- أنه لم يكتب البسملةَ في أول الكتاب، كما هو دأب المتقدمين؛ والإسناد إلى الترمذي لم يُذكر في المصرية، ولا في شرح العلل: لابن رجب.

٢- في قولِ الترمذي في بداية الكتاب:" جميعُ ما في هذا الكتاب": إشارةً إلى الجامع: دليل واضح على أن هذا الكتاب ملحق بالجامع.

٣- كُتب في نسخةٍ بعد قوله: ولم أر أحدًا بالعراق إلخ: "آخر كتاب الجامع، وإلى هنا انتهى السّماع للقوم من أبي يعلى بن أبي علي السِّنجي": إشارة إلى أن هذا الكتاب

جزء من الجامع.

٤ - قال الإمام الترمذي في نهاية الكتاب:" وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار" قال الشيخ الجنجوهي في الكوكب الدري: يعني لم أُكثر فيه(أي في الجامع) من الأخبار والروايات، وإن طال بسبب ذكر المذاهب والآثار، رجاءَ المنفعة في اختصاره، فإن الطبائع تَمَلُّ من الطويل، والنفع أرجى في المختصر القليل اهـ فهذا الشرح دليل على أن هذا الكتاب ملحق بالجامع، يبين مقاصدَه ومحتواه، وليس هو في موضوع العلل كما هو المعروف المشهور.

وبعد: فقد درَّست الكتاب قبل خمسة وثلاثين عامًا في الجامعة الأشرفية براندير (غجرات،الهند) وعلَّقت عليه تعليقاتٍ مفيدةً، ثم لم أُوفق لتبييضها، حتى كادت الأوراقُ تتمزَّقُ، إذ ترجَم الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الغفار البستوي، مدرس الحديث الشريف بالمدرسة الأمينية بدهلي: الكوكبَ الدرِّيَّ إلى اللغة الأردوية، باسم" الطيب الزكي" فلما بلغ النهاية أشرتُ عليه أن يُترجم كتابَ العلل إلى الأردوية كذلك، ثم يُدرج فيه الكوكبَ، ليكون أفيدَ للطلاب، فشمَّر عن ساق الجد وترجمه بتمامه، وأرسل ذلك الترجمةَ إليَّ لأسَرِّح فيها النظر، فلما فرغت منه شَبَّ عَزمي لتبييض ماسودتُه من قبل، وأضفت إليه ما في الكوكب الدري من الفوائد الثمينة، واقتبست من شرح علل الترمذي للعلامة عبد الرحمن بن رجب الحنبلي: تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ورقَّمت الكتاب، وعنونته وفصَّلته، فصار الكتاب غضا طريا، وطبعتُ المتن منفردًا في غرة الكتاب، لِيُدَرَّس في الجامعات الإسلامية بسهولة، فالمرجو من أساتذة جامع الإمام الترمذي أن يدرِّسوا هذا الكتاب كالمقدِّمة له، كما يدرِّسون مقدِّمة صحيح الإمام مسلم في بداية العام الدراسي، ليكون طلبة العلم على بصيرة من الجامع، والله الموفق.

وكتبه

سعيد أحمد البالن بوري

المدرس بدارالعلوم ديوبند

١٤٢٦/٥/٣هـ

التعريف بالإمام الترمذى

هو الإمام، الحافظ، العَلَم، البارع: محمد بن عيسى بن سَوْرةَ بن موسى بن الضَّحَّاكِ السُّلمى، الترمذى، البُوْغِيُّ، نسبة إلى بُوْغ: قريةٌ من قُرى ترمذ؛ وتِرْمِذ: بالكسر، وهو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمتواتر.

ولُد على أرجح الأقوال سنة تسع ومائتين، وكان ذلك بترمذ، ومات فى ثالث عَشر رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ.

واختلف فيه: فقيل: وُلد أعمى، والصحيح: انه أضر فى كِبَرِه بعد رحلته وكتابته العلمَ.

تلقى العلم فى صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ماجاورها، ثم رحل إلى الآفاق: يلتمس العلم رواية ودراية، فتتلمَّذ على مشاهير عصره، كالإمام محمد بن إسماعيل البخارى، وكان أكثرَ الشيوخ تأثيرًا فيه، وعنه أخذ الترمذى علمَ العلل.

وقد كتب عنه شيخُه أبو عبد الله البخارى، فقال الترمذى فى حديثِ عطيةَ، عن أبى سعيد:" يا على! لا يَحِلُّ لأحد أن يُجْنِبَ فى المسجد غيرى وغيرك": وقد سمع محمد بن إسماعيل منى هذا الحديث، واستغربه(جامع ٢:٢١٤ مناقب على)

وقد امتاز الإمام الترمذى بحافظة قوية، حتى كان يُضرب المَثَلُ بحفظه وضبطه، وكان على جانب من الورع والاحتياط فى الدين، والزهدِ فى الدنيا؛ وأما علمُه بالحديث روايةً ودرايةً: فكتابُه الجامع شاهدٌ على طول باعه، وحسنِ تصنيفه، وبراعته فى العلل والرجال.

مات البخارى فلم يخلِّف بخُراسان مثلَ أبى عيسى فى العلم والحفظ، والوَرَع والزُّهد، وأثنى عليه العلماء كثيرًا، صنَّف الجامع وفيه علم نافع، وفوائدُ غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحدُ أصول الإسلام، وقال بدوره: من كان هذا الكتاب فى بيته، فكأنما

في بيته نبيٌّ يتكلّم!

قال الذهبي: جامعُه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفِقْهِه، ولكن يَتَرَخَّصُ في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التضعيف رَخْوٌ؛ وقد انتقد على الترمذي تصحيحَه وتحسينَه في أكثر من ترجمة في كتابه " ميزان الاعتدال" وبين أنه لا يُعتمد قولُه في ذلك إذا انفرد.

وقال ابن رجب في شرح العلل: اعلم أن الترمذي رحمه الله خَرَّج في كتابه الحديثَ الصحيحَ والحديثَ الحسن ـــ وهو مانزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعضُ ضعف ـــ والحديثَ الغريبَ ...... والغرائبُ التي خَرَّجها فيها بعضُ المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه؛ ولا أعلَمُه خَرَّج عن متَّهم بالكذب، متفقٍ على اتِّهامه: حديثًا بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرِّج حديثا مرويا من طرق، أو مختلفا في إسناده، أوفي بعض طرقه مُتَّهم ـــ نعم قد يخرِّج عن سيِّءِ الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهمُ، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه ......والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يَهِمُ قليلا، ومن يهم كثيرا، ومن يغلب عليه الوهم: يخرج حديثه نادرًا، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه اهـ (ملخَّصًا ٢:٦١١)

وله هذا الكتاب الصغير المسمى بالعلل الصغرى الذى أُلحق بالجامع لمناسبة تامة به، وكتاب آخر أبسطُ من هذا: المسمى بالعلل الكبير، ومعظَمُه منتزع من كتابه الجامع، أصله مفقود، وترتيبُه من أبي طالب القاضي مخطوط بتُركيا، وذكر الترمذي بدوره: أن له كتاباً آخر، فيه الموقوف والآثار وأقوال الفقهاء كما أن له " الشمائل النبويةَ" المطبوعةَ المحلقةَ بالجامع.

فهذه آثاره الباقيات الصالحات، فللّٰه دَرُّه، ماأحسن عملَه، والله يَجزيه خير الجزاء(آمين)

كتاب العِلَل

[قال أبوحفص عمر بن طَبَرْزَدِ البغدادى:] أخبرنا الكَروخى، نا القاضى أبوعامر الأزدى، والشيخُ الغُوْرَجى، وأبوالمظفَّر الدَّهَّان، قالوا: نا أبو محمد الجَرَّاحى، نا أبو العباس المَحبوبى، أنا أبو عيسى الترمذى:

قال: جميعُ ما فى هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه قد أخذ بعضُ أهل العلم، ما خلاحديثين: حديثَ ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سفر ولا مطر؛ وحديثَ النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا شرب الخمر فاجْلِدوه، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه؛ وقد بينا علة الحديثين جميعا فى الكتاب.

وما ذكرنا فى هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان فيه من قول سفيان الثورى، فأكثره:

ما حدثنا به: محمد بن عثمان الكوفى، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان.

ومنه ما حدثنى به: أبو الفضل مَكتوم بن العباس الترمذى، حدثنا محمد بن يوسف الفِريابى، عن سفيان.

وما كان فيه من قول مالك بن أنس، فأكثره.

ما حدثنا به: إسحاق بن موسى الأنصارى، نامعن بن عيسى القَزّاز، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم:

فأخبرنا به: أبو مُصْعَبِ المدنى، عن مالك بن أنس.

وبعضُ كلام مالك:

ما أخبرنا به: موسى بن حِزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القَعنبى، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من قول ابن المبارك، فهو:

ما حدثنا به: أحمد بن عبدة الآمُلى، عن أصحاب ابن المبارك، عنه: منه: ما رَوى عن أبى وهب محمد بن مزاحم، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما رَوى عن على بن الحسن، عن عبد الله بن المبارك؛ ومنه: ما روى عن عَبْدَانَ، عن سفيان بن عبد الملك، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما رَوى عن حِبَّان بن موسى، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما رَوى عن وهب بن زَمعة عن فَضَالة النَّسَوى عن عبد الله بن المبارك؛ وله رجال مُسَمَّون سوى من ذكرنا، عن ابن المبارك.

وما كان فيه من قول الشافعى، فأكثره:

ما أخبرنى به: الحسن بن محمد الزَّعفرانى، عن الشافعى.

وما كان من الوضوء والصلاة:

حدثنا به: أبو الوليد المكى، عن الشافعى؛ ومنه: ما حدثنا به: أبو إسماعيل الترمذى، ثنا يوسف بن يحيى القرشى البُوَيْطى، عن الشافعى؛ وذكر فيه أشياءَ عن الربيع عن الشافعى؛ وقد أجازلنا الربيعُ ذلك، وكتب به إلينا.

وماكان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، فهو:

ما أخبرنا به: إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق، إلا ما فى أبواب الحج والدِّيات والحدود، فإنى لم أسمعه من إسحاق بن منصور، وأخبرنى به: محمد بن موسى الأَصَمُّ، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق: أخبرنا به: محمد بن أفلح، عن إسحاق.

وقد بيَّنَّا هذا على وجهه فى الكتاب الذى فيه الموقوف.

وما كان فيه من ذكر العِلَل فى الأحاديث والرجال والتاريخ: فهو ما استخرجتُه من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ماناظرتُ به محمدَ بنَ إسماعيل؛

ومنه: ما ناظرتُ به عبدَ الله بنَ عبد الرحمن، وأبا زرعة؛ وأكثر ذلك عن محمد، وأقلُّ شيىءٍ فيه عن عبد الله، وأبى زُرعة؛ [ولم أر أحدًا بالعراق ولا بُخراسان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفةِ الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل] (١)

وإنما حَمَلَنا على ما بينا فى هذا الكتاب من قول الفقهاء وعِلَلِ الحديث: لأنا سُئلنا عن هذا، فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه، لِمَا رَجَونا فيه من منفعة الناس، لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلّفوا من التصنيف مالم يُسْبَقُوْا إليه:

منهم: هشام بن حسَّان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، وسعيد بن أبى عَروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة، ووكيع بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مَهدى، وغيرهم من أهل العلم والفضل: صنَّفوا، فجعل الله فى ذلك منفعةً كثيرةً، ولهم بذلك الثوابُ الجزيلُ عند الله، لما نفع الله به المسلمين، فبهم القُدوةُ فيما صنَّفُوا.

وقد عاب بعضُ من لايفهم على أهل الحديث الكلامَ فى الرجال، وقد وجدنا غيرَ واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا فى الرجال، منهم: الحسن البصرى، وطاووس: قد تكلما فى معبد الجُهَنى، وتكلم سعيد بن جبير فى طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعى وعامر الشَّعْبى فى الحارث الأعور، وهكذا رُوى عن أيوب السَّختيانى، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمى، وشعبة بن الحجَّاج، وسفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأوزاعى، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من أهل العلم: تكلَّموا فى الرجال وضَعَّفوا، فإنما حَمَلَهم على ذلك عندنا – والله أعلم – النصيحةُ للمسلمين، لايُظَنُّ بهم أنهم أرادوا الطعنَ على الناس والغيبةَ، إنما أرادوا عندنا أن يُبيِّنوا ضعفَ هؤلاء لكى يُعرفوا، لأن بعض الذين ضُعِّفوا كان صاحبَ بدعة، وبعضَهم كان مُتَّهما فى الحديث، وبعضَهم

(١) زيادة من المصرية وشرح علل الترمذى والنسخة الهندية.

كانوا أصحابَ غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يُبيِّنوا أحوالهم شفقةً على الدين وتَثَبُّتًا، لأن الشهادة فى الدين أحقُّ أن يُتثبَّت فيها من الشهادة فى الحقوق والأموال.

وأخبرنى: محمد بن إسماعيل، ثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثنى أبى، قال: سألتُ سفيان الثورى، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة: عن الرجل يكون فيه تهمة أوضعف: أسكتُ أو أُبيِّنْ؟ قالوا: بيِّنْ.

حدثنا: محمد بن رافع النيسابورى، نا يحيى بن آدم، قال: قيل لأبى بكر بن عياش: إن أُناسًا يجلسون ويجلس إليهم الناس، ولا يَسْتَأهِلون، فقال أبوبكر بن عياش: كل من جلس جلس إليه الناس، وصاحبُ السنة إذا مات أحيى الله ذِكره، والمبتدع لايُذكر.

حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق، نا النضر بن عبد الله الأصَمُّ، نا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن ابن سيرين، قال: كان فى الزمن الأول لايسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكى يأخذوا حديث أهل السنة، ويَدَعُوا حديث أهل البِدَع.

حدثنا محمد بن على بن الحسن، قال: سمعتُ عبدانَ يقول: قال عبد الله بن المبارك: الإسناد عندى من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء: ماشاء، فإذا قيل: من حدثك؟ بَقِيَ!

حدثنا محمد بن على، أنا حِبان بن موسى، قال: ذُكر لعبد الله بن المبارك حديثٌ، فقال: يحتاج لهذا أركانٌ من آجُرٍّ يعنى أنه ضَعَّف إسناده.

حدثنا أحمد بن عبدة، ناوهب بن زَمعة، عن عبد الله بن المبارك، أنه ترك حديث الحسن بن عمارة، والحسن بن دينار، وإبراهيم بن محمد الأسلمى، ومقاتل بن سليمان، وعثمان البرِّى، ورَوحِ بن مسافر، وأبى شَيبة الواسطى، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خُوط، وأيوب بن سُويد، ونصر بن طريف أبى جَزْءٍ، والحَكَم، وحبيبٍ؛ والحكمُ: روى له حديثا فى كتاب الرقاق، ثم تركه؛

وحبيبٌ لا أدرى.

قال أحمد بن عبدة: وسمعتُ عبدانَ، قال: كان عبد الله بن المبارك قرأ أحاديثَ بكر بن خُنيس، وكان أخيرًا إذا أتى عليها أعرض عنها،وكان لايذكره.

قال أحمد: وثنا أبو وهب، قال: سَمَّوا لعبد الله بن المبارك رجلاً يَهِمُ فى الحديث، فقال: لَأَن أَقْطَعَ الطريقَ احبُّ إلى من أن أُحَدِّث عنه.

وأخبرنى موسى بن حِزام، قال: سمعت يزيد بن هارون، يقول: لايحل لأحد أن يروى عن سليمان بن عَمرو النخعى الكوفى.

[حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الحِمَّانى، قال: سمعتُ أباحنيفة، يقول: ما رأيت أحدا أكذبَ من جابر الجُعْفى، ولا أفضلَ من عطاء بن أبى رَباح.

قال أبو عيسى: وسمعت الجارود، يقول: سمعت وكيعاً، يقول: لولا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه][1]

وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا: من تجب عليه الجمعة؟ فذكروا فيه: عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرِهم، فقلت: فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم حديثٌ، فقال: عن النبى صلى الله عليه وسلم؟ قلت: نعم، حدثنا حجَّاج بن نُصير، نا المُعَارك بن عَبَّاد، عن عبد الله بن سعيد المَقْبُرِى، عن أبيه، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الجمعةُ على من آواهُ الليل إلىٰ أهله" قال: فغضِب علىَّ أحمد بن حنبل، وقال: استَغْفِرْ رَبَّكَ! استغفر ربك!! مرتين، وإنما فعل هذا أحمد بن حنبل لأنه لم يصدِّق هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم: لضُعف إسناده، لأنه لم يعرفه عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ والحجَّاج بن نُصير يُضَعَّف فى الحديث، وعبد الله بن سعيد المقبرى: ضَعَّفَه يحيى بن سعيد القطان جدًا فى الحديث.

فكلُّ من رُوى عنه حديث ممن يُتَّهم، أو يضعَّف لغفلته، وكَثرة خطاه،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المصرية وشرح علل الترمذى: لابن رجب.

ولايعرف ذلك الحديث إلا من حديثه: فلا يُحْتَجُ به.

وقد رَوى غيرُ واحد من الأئمة عن الضعفاء، وبَيَّنُوا أحوالَهم للناس:

حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلى، نا يعلَى بن عبيد، قال: قال لنا سفيان الثورى: اتَّقُوا الكلبى! فقيل له: فإنك تَروى عنه؟ قال: أنا أعرِفُ صدقَه من كَذِبِه.

وأخبرنى محمد بن إسماعيل، ثنى يحيى بن معين، ثنى عفّان، عن أبى عوانة، قال: لما مات الحسن البصرى اشْتَهَيْتُ كلامَه، فَتَتَبَّعْتُه عن أصحاب الحسن، فأتيتُ به أبانَ بنَ أبى عياش، فقرأه علىَّ كلَّه عن الحسن؛ فما أسْتَحِلُّ أن أروىَ عنه شيئًا.

وقد رَوى عن أبان بن أبى عياش غيرُ واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضَّعْف والغفلة ما وَصَفَه أبوعوانة وغيره، فلا يُغْتَرَّ برواية الثقات عن الناس، لأنه يُروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل ليحدِّثنى فما أتَّهِمه، ولكن أتَّهِمُ من فوقَه.

وقد رَوى غير واحد عن إبراهيم النخعى: أن عبد الله بن مسعود كان يقنت فى وتره قبل الركوع؛ وروى أبان بن أبى عياش، عن إبراهيم النخعى، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتره قبل الركوع؛ هكذا روى سفيان الثورى، عن أبانَ بنِ أبى عياش؛ ورَوى بعضُهم عن أبان بن أبى عياش بهذا الإسناد نحو هذا، وزاد فيه: قال عبد الله بن مسعود: أخبرتنى أُمى أنها باتت عند النبى صلى الله عليه وسلم، فرأتِ النبىَّ صلى الله عليه وسلم قنت فى وتره قبل الركوع؛ وأبانُ بن أبى عياش وإن كان قد وُصف بالعبادة والاجتهاد، فهذا حاله فى الحديث؛ والقوم كانوا أصحابَ حفظ، فَرُبَّ رجلٍ ـــ وإن كان صالحاً ـــ لايُقيم الشهادة، ولا يحفظها؛ فكل من كان مُتَّهما فى الحديث بالكذب، أو كان مُغَفَّلا يُخطئ الكثيرَ، فالذى اخْتَارَه أكثرُ أهل الحديث من الأئمة: أن لايُشْتَغَلَ بالرواية عنه؛ ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدَّث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم؟

[أخبرنى موسى بن حِزام، سمعت صالحَ بنَ عبد الله، يقول: كنا عند أبى مقاتل السمرقندى، فجعل يروى عن عون بن أبى شَدَّاد الأحاديثَ الطِّوالَ التى كانت تُروى فى وصية لقمان، وقتلِ سعيد بن جبير، وما أشبهَ هذه الأحاديثَ، فقال له ابنُ أخى أبى مقاتل: يا عمِّ! لاتقل: حدثنا عون، فإنك لم تسمع هذه الأشياء، قال: يابُنَيَّ! هو كلام حسن.] (١)

وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث فى قوم من أجِلَّة أهلِ العلم، وضعَّفوهم من قِبَلِ حفظهم، ووثَّقهم آخرون من الأئمة: بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وَهِمُوا فى بعض ما رَوَوْا.

وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان فى محمد بن عَمرو، ثم رَوى عنه:

حدثنا أبوبكرعبد القدوس بن محمد العطار البصرى، ناعلى بن المدينى، قال: سألت يحيى بن سعيد، عن محمد بن عَمرو بن علقمة؟ فقال: تريد العفوَ أو تشدِّد؟ قلت: لابل أشدِّد، فقال: ليس هو ممن تريد، كان يقول:[حدثنا](٢) أشياخُنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب؛ قال يحيى: وسألتُ مالك بن أنس عن محمد بن عمرو، فقال فيه: نحو ما قلت لك.

قال على: قال يحيى:ومحمد بن عَمرو أعلى من سُهيل بن أبى صالح، وهو عندى فوق عبد الرحمن بن حَرْمَلة؛ قال على: فقلت ليحيى: ما رأيتَ من عبد الرحمن بن حرملةَ؟ قال: لو شئتُ أن أُلَقِّنَه لفعلتُ، قلت: كان يُلَقَّن؟ قال: نعم.

قال على: ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبى بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صَبِيح، ولا عن المبارك بن فَضالة. قال أبوعيسى: وإن كان يحيى بن سعيد قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يَترك الرواية عنهم: أنه اتَّهَمَهُم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم؛ وذُكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجلَ يحدث عن حفظه مرةً هكذا ومرةً هكذا، لايَثْبُتُ على روايةٍ واحدةٍ: تركه؛ وقد

(١)ما بين المعقوفين زيادة من المصرية وشرح علل الترمذى (١ :٣٧٥)

(٢) زيادة من تهذيب ابن حجر.

حدّث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبدُ الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من الأئمة.

وهكذا تكلّم بعض أهل الحديث فى سُهيل بن أبى صالح، ومحمد بن إسحاق، وحمادِ بنِ سلمة، ومحمد بن عَجْلان، وأشباهِ هؤلاء من الأئمة: إنما تكلموا فيهم من قِبَلِ حفظهم فى بعض ما رَوَوْا، وقد حدّث عنهم الأئمة:

حدثنا الحسن بن على الحُلوانى، نا على بن المدينى، قال: قال لنا سفيان بن عيينة: كنا نَعُدُّ سُهيلَ بن أبى صالح ثَبْتاً فى الحديث.

حدثنا ابن أبى عمر، قال: قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عَجْلان ثقةً مأموناً فى الحديث.

وإنما تكلّم يحيى بن سعيد القطان عندنا فى رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى؛ حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: أحاديثُ سعيد المقبرى، بعضُها عن سعيد عن أبى هريرة، وبعضُها عن سعيد، عن رجل، عن أبى هريرة، فاختلَطت علىَّ، فصَيَّرْتُها عن سعيد عن أبى هريرة؛ فإنما تكلّم يحيى بن سعيد عندنا فى ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير.

وهكذا من تكلّم فى ابن أبى ليلى: إنما تكلّم فيه من قِبَلِ حفظه، قال على: قال يحيى بن سعيد: روى شعبة، عن ابن أبى ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن أبى أيوب، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى العُطاس، قال يحيى: ثم لقيت ابن أبى ليلى، فحدّثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن على، عن النبى صلى الله عليه وسلم.

قال أبوعيسى: ويُروى عن ابن أبى ليلى نحوُ هذا غير شيئ، كان يَروى الشيئ مرة هكذا ومرة هكذا، يغيِّر الإسنادَ، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لايكتبون؛ ومن كتب منهم: إنما كان يُكتب لهم بعد السَّماع؛ وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل

يقول: ابن أبى ليلى لا يحتجُ به.

و كذلك: من تكلم من أهل العلم فى مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لَهِيعة وغيرهما: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم و كثرة خَطَئِهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة.

فإذا تفرّد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يُتَابع عليه: لم يُحتجّ به، كما قال احمد بن حنبل: ابن ابى ليلى لا يُحْتَجُ به: إنما عَنَى إذا تَفَرّد بالشيئ؛ وأشدُّ مايكون هذا إذا لم يحفَظِ الإسنادَ: فزاد فى الإسناد أو نقص، أو غَيّر الإسنادَ، أو جاء بما يتغير فيه المعنى.

فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغَيَّر اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغيربه المعنى:

حدثنا محمد بن بشّار، نا عبد الرحمن بن مهدى، نا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، قال: إذا حَدّثناكم على المعنى فحسبُكم.

حدثنا يحيى بن موسى، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، قال: كنتُ أسمع الحديث من عشرة: اللفظُ مختلف والمعنى واحد.

حدثنا أحمد بن مَنِيع، نا محمد بن عبد الله الأنصارى، عن ابن عون، قال: كان إبراهيم النخعى، والحسن، والشَّعْبى: يأتون بالحديث على المَعانى؛ وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ورَجاء بن حَيْوَةَ: يُعيدون الحديث على حروفه.

حدثنا على بن خَشْرَم، ناحفص بن غياث، عن عاصم الأحول، قال: قلت لأبى عثمان النَّهْدِىِّ: إنك تحدِّثنا بالحديث، ثم تحدِّثنا به على غير ما حدَّثتنا، قال: عليك بالسَّماع الأول.

حدثنا الجارود، ناوكيع، عن الربيع بن صَبِيح، عن الحسن، قال: إذا أصبتَ المعنى اجزأك.

حدثنا على بن حُجر، نا عبد الله بن المبارك، عن سَيْف هو ابن سليمان، قال: سمعتُ مجاهدًا يقول: انقص من الحديث إن شئتَ، ولا تزد فيه.

حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث، نازيد بن حُباب، عن رجل، قال: خرج إلينا سفيان الثورى، فقال: إن قلتُ لكم: إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقونّى، إنما هو المعنى.

حدثنا الحسين بن حُريث، قال: سمعت وكيعا يقول: إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس.

وإنما تَفَاضَلَ أهلُ العلم بالحفظ والاتقان والتَّثَبُّتِ عند السَّماع، مع انه لم يَسْلَم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمة مع حفظهم:

حدثنا محمد بن حُميد الرازى، نا جرير، عن عمارة بن القَعْقَاع، قال: قال لى إبراهيم النخعى: إذا حدَّثتنى فحدِّثنى عن أبى زُرعة بن عَمرو بن جرير، فإنه حدَّثنى مرة بحديث، ثم سألته بعد ذلك بسنين فما أَخْرَمَ منه حرفا.

حدثنا أبوحفص عَمرو بن على، نا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور، قال: قلت لإبراهيم: مالسالم بن أبى الجَعْد أتمّ حديثامنك؟ قال: لأنه كان يكتب.

حدثنا عبدالجبار بن العلاء بن عبد الجبار، نا سفيان، قال: قال عبدالملك بن عُمير: إنى لأحدث بالحديث، فما أَدَعُ منه حرفًا.

حدثنا الحسين بن مهدى البصرى، نا عبد الرزاق، نامعمر، قال: قال قتادة: ماسمعتْ أُذُناى شيئًا قطُّ إلا وعاه قلبى.

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى،نا سفيان بن عيينة، عن عَمرو بن دينار، قال: ما رأيت أحدًا أَنَصَّ للحديث من الزهرى.

حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهرى، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أيوب السَّخْتِيَانى: ما علمتُ أحدًا كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهرى: من يحيىٰ بن أبى كثير.

حدثنا محمد بن إسماعيل، نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد، قال: كان ابن عون يحدِّث، فإذا حدَّثته عن أيوب بخلافه: تركه، فأقول: قد سمعتَه! فيقول: إن أيوب كان أعلمنا بحديث محمد بن سيرين.

حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: قلت ليحيى بن سعيد: أيُّهما أثبتُ: هشام الدَّستوائى أو مِسْعر؟ قال: ما رأيتُ مثل مسعر، كان مسعر من أثبتِ الناس.

حدثنا أبوبكرعبد القدوس بن محمد، حدثنى أبو الوليد، قال: سمعت حماد بن زيد، يقول: ما خالفنى شعبة فى شيئ إلا تركتُه قال: قال أبوبكر، وحدثنى أبو الوليد، قال: قال لى حماد بن سلمة: إن أردتَ الحديثَ فعليك بشعبة!

حدثنا عبد بن حُميد، نا أبوداود، قال: قال شعبة: مارَوَيْتُ عن رجل حديثا واحدًا إلا أتيتُه أكثر من مرة، والذى رويتُ عنه عشرة أحاديث: أتيته أكثر من عشرة، والذى رويت عنه خمسين حديثا: أتيتُه أكثر من خمسين مرة، والذى رويتُ عنه مائة: أتيتُه أكثر من مائة مرة، إلا حَيَّان الكوفى البارقى، فإنى سمعت منه هذه الأحاديث، ثم عدتُ إليه، فوجدتُه قد مات.

حدثنا محمد بن إسماعيل نا عبدالله بن أبى الأسود، نا ابن مهدى، قال: سمعت سفيان، يقول: شعبةُ أمير المؤمنين فى الحديث.

حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: ليس أحد أحبَّ إلى من شعبة، ولا يَعْدِلُه أحد عندى، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان، قال على: قلت ليحيى: أيُّهما كان أحفظَ للأحاديث الطِّوال: سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أَمَرَّ فيها، قال يحيى بن سعيد: وكان شعبةُ أعلمَ بالرجال: فلانٍ عن فلانٍ، وكان سفيان صاحبَ الأبواب.

[حدثنا عمرو بن على، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى، يقول: الأئمة فى الأحاديث أربعة: سفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأزواعى، وحماد بن زيد][1]

(١)زيادة من المصرية، وشرح علل الترمذى.

حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث، قال: سمعت وكيعا، يقول: قال شعبة: سفيان أحفظ منى،ما حدثنى سفيان عن شيخ بشيء، فسألته إلا وجدته كما حدثنى.

سمعت إسحاق بن موسى الأنصارى، قال: سمعت مَعْنَ بنَ عيسى، يقول: كان مالك بن أنس يشدِّد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الياء والتاء ونحوِ هذا.

حدثنا أبو موسى، ثنى إبراهيم بن عبد الله بن قُرَيْمٍ الأنصارى قاضى المدينة، قال: مَرَّ مالك بن أنس على أبى حازم، وهو جالس يحدث فَجَازَه، فقيل له؟ فقال: إنى لم أجد موضِعًا أجلس فيه، فكرهتُ أن آخذ حديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائم.

حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: مالكٌ عن سعيد بن المسيب أحبُّ إلىَّ من سفيان الثورى عن إبراهيم النخعى، قال يحيى: ما فى القوم أحد أصحُّ حديثا من مالك بن أنس، كان مالك إماماً فى الحديث.

سمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: مارأيت بعينى مثل يحيى بن سعيد القطان.

قال: وسئل أحمد عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدى، فقال أحمد: وكيع أكبر فى القلب، وعبد الرحمن إمام.

سمعت محمد بن عَمرو بن نَبْهَان بن صفوان الثقفى البصرى، يقول: سمعت على بن المدينى يقول: لوحلفتُ بين الركن والمقام لحلفتُ: أنى لم أر أحدًا أعلمَ من عبد الرحمن بن مهدى.

قال أبوعيسى: والكلام فى هذا، والروايةُ عن أهل العلم تكثر، وإنما بينا شيئا منه على الاختصار، لِيُستدَلَّ به على منازلَ أهل العلم، وتفاضلِ بعضهم على بعض فى الحفظ والإتقان؛ فمن تكلَّم فيه من أهل العلم: لأىِّ شيء تكلم فيه؟

والقراءةُ على العالم إذا كان يحفظُ ما يُقرأ عليه،أويُمسك أصلَه فيما يقرأُ عليه إذا لم يَحْفَظ: هو صحيح عند أهل الحديث مِثْلَ السَّماع.

حدثنا حسين بن مهدى البصرى، نا عبد الرزاق، نا ابن جُريج، قال: قرأتُ على عطاء بن أبى رَباح، فقلتُ له: كيف أقول؟ فقال: قل: حَدَّثَناه.

حدثنا سُويد بن نصر، نا على بن الحسين بن واقد، عن أبى عِصْمَة، عن يزيد النحوى، عن عكرمة: أن نفرًا قدِموا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه، فجعل يقرأ عليهم، فيقدم ويؤخر، فقال: إنى بَلِهْتُ لهذه المصيبة فاقرءوا علىَّ، فإن إقرارى به كقراءتى عليكم.

حدثنا سُويد، نا على بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعتمر، قال: إذا ناول الرجل كتابَه آخر، فقال: ارْوِ هذا عنى فله أن يرويَه.

وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: سألت أبا عاصم النبيل عن حديث، فقال: اقْرَأ علىَّ، فأحببتُ أن يقرأهو، فقال: أأنتَ لاتُجيزُ القراءةَ؟! وقد كان سفيان الثورى، ومالك بن أنس يُجيزانِ القراءةَ.

حدثنا أحمد بن الحسن، نا يحيى بن سليمان الجُعفى المصرى، قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلتُ: حدثنا فهو ما سمعت مع الناس؛ وما قلت: حدثنى فهو ماسمعت وحدى؛ وما قلت: أخبرنا فهو ما قُرِئَ على العالم، وأنا شاهد؛ وما قلت: أخبرنى فهو ما قرأتُ على العالم يعنى وأنا وحدى.

وسمعت أبا موسى محمدَ بن المثنَّى، يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: حدثنا وأخبرنا واحد.

قال أبو عيسى: وكنا عند أبى مُصْعَبِ المدينى، فَقُرِئ عليه بعضُ حديثه، فقلت له: كيف نقول؟ فقال: قل: حدثنا أبو مُصْعَب.

قال أبوعيسى: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازةَ، إذا أجاز العالمُ لأحد أن يروى عنه شيئا من حديثه، فله أن يروى عنه.

حدثنا محمود بن غَيلان، نا وكيع، عن عمرانَ بن حُدير، عن أبى مِجْلَز، عن بشير بن نَهيك، قال: كتبت كتابا عن أبى هريرة، فقلت: أَرويه عنك؟: قال: نعم.

حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطى، نا محمد بن الحسن، عن عوف الأعرابى،

قال: قال رجل للحسن: عندى بعض حديثك: أرويه عنك؟: قال: نعم؛ قال ابوعيسى: ومحمد بن الحسن: إنما يُعرف بمحبوب بن الحسن، وقد حدّث عنه غير واحد من الأئمة.

حدثنا الجارود بن معاذ، نا أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر. قال: أتيتُ الزهرى بكتاب، فقلت له: هذا من حديثك: أرويه عنك؟ قال: نعم.

حدثنا ابوبكر، عن على بن عبد الله، عن يحيى بن سعيد، قال: جاء ابن جُريج إلى هشام بن عروة بكتاب، فقال: هذا حديثك: أرويه عنك؟ فقال: نعم، قال يحيى: فقلت في نفسي: لا أدرى أيُهما أعجبُ أمرًا!

وقال على: سالت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جُريج، عن عطاء الخراساني؟ فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنى قال: لاشيئ! إنما هو كتاب دفعه إليه.

قال أبوعيسى: والحديث إذا كان مرسَلا: فإنه لايصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضعَّفه غير واحد منهم.

حدثنا على بن حُجر، أنا بقية بن الوليد، عن عُتبة بن أبى حكيم، قال: سمع الزهرى إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الزهرى: قاتلكَ الله يا ابن أبى فَروة! تجيئنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ؟!

حدثنا ابوبكر، عن على بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: مرسلاتُ مجاهد أحبُّ إلى من مرسَلاتِ عطاء بن أبى رَباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضَرْبٍ.

قال على: قال يحيى: مرسلات سعيد بن جُبير أحب إلى من مرسلات عطاء.

قلت ليحيى: مرسلات مجاهد أحب إليك أم مرسلات طاووس؟ قال: ما أقربهَما!

قال على: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلاتُ أبى إسحاق عندى شبْهُ لاشيئ، والأعمشِ، والتيمى، ويحيى بن أبى كثير؛ ومرسلاتُ ابن عينة

شِبْه الريح؛ ثم قال: إى و الله! وسفيانَ بنِ سعيد.

قلت ليحيى: مرسلاتُ مالك؟ قال: هى أحب إلى، ثم قال يحيى: ليس فى القوم أحد أصحُّ حديثا من مالك!

حدثنا سَوَّار بن عبد الله العنبرى، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: ما قال الحسن فى حديثه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وجدنا له أصلا، إلا حديثا أو حديثين.

قال أبو عيسى: ومن ضعَّف المرسَل: فإنه ضعَّفه من قِبَلِ أن هؤلاء الأئمةَ قد حدَّثوا عن الثقات وغيرِ الثقات، فإذا رَوى أحدُهم حديثا وأرسَلَه: لعله أخذه عن غير ثقة:

قد تكلَّم الحسن البصرى فى مَعْبد الجهنى، ثم روى عنه.

حدثنا بِشر بن مُعاذ البصرى، نامرحوم بن عبد العزيز العطار، حدثنى أبى وعمى، قالا: سمعنا الحسن يقول: إياكم ومعبدَ الجُهَنى، فإنه ضالٌّ مضلّ!

قال أبوعيسى: ويُروى عن الشَّعبى، قال: نا الحارث الأعور، وكان كذَّابا؛ [وقد حدَّث عنه؛ وأكثر الفرائض التى تَرَوْنها عن على وغيره: هى عنه، وقد قال الشعبى: الحارث الأعور عَلَّمنى الفرائضَ، وكان من أفرضِ الناس][1]

وسمعت محمد بن بشار، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدى، يقول: ألا تَعْجَبُوْنَ من سفيان بن عيينة، لقد تركتُ لجابر الجُعْفى بقوله ـــ لما حكى عنه ـــ أكثرَ من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه؟! قال محمد بن بشار: وترك عبد الرحمن بن مهدى حديثَ جابر الجعفى.

وقد احتَجَّ بعض أهل العلم بالمرسل أيضا:

حدثنا أبوعبيدةَ بنُ أبى السَّفر الكوفى، نا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعى: أَسْنِد لى عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله: فهو الذى سَمَّيْتُ،

(١) زيادة من المصرية. وشرح علل الترمذى.

وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد عن عبد الله.

وقد اختلف الأئمة من أهل العلم فى تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم:

ذُكرعن شعبة: انه ضَعَّف أبا الزبيرالمكّىّ، وعبدَ الملك بن أبى سليمان، وحكيمَ بن جُبير، وترك الروايةَ عنهم، ثم حَدَّث شعبةُ عن من هو دون هؤلاء فى الحفظ والعدالة: حدَّث عن جابر الجُعفى، وإبراهيمَ بن مسلم الهَجَرى، ومحمد بن عبيد الله العَرْزَمى، وغيرِ واحد ممن يضعَّفون فى الحديث.

حدثنا محمد بن عَمرو بن نَبْهَانَ بن صفوان البصرى، نا أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: تَدَعُ عبدَ الملك بنَ أبى سليمان، وتحدِّث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمى؟ قال: نعم.

قال أبوعيسى: وقد كان شعبةُ حدَّث عن عبد الملك بن أبى سليمان، ثم تركه، ويقال: إنما تركه لما تَفَرَّدَ بالحديث الذى رَوى عن عطاء بن أبى رَباح، عن جابر بن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: "الرجل أحقُّ بشفعته، يُنْتَظَرُ به، وإن كان غائبا، إذا كان طريقُهما واحداً"

وقد ثَبَّتَ غير واحد من الأئمة، وحدَّثوا عن أبى الزبير، وعبد الملك بن أبى سليمان، وحكيم بن جبير!

حدثنا أحمد بن منيع، نا هُشيم، نا حجاج وابن أبى ليلى، عن عطاء بن أبى رَباح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تَذَاكرنا حديثَه، وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث.

حدثنا محمد بن يحيى بن أبى عمر المكى، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أبو الزبير: كان عطاء يُقَدِّمنى إلى جابر بن عبد الله أَحْفَظُ لهم الحديثَ.

حدثنا ابن أبى عمر، نا سفيان، قال: سمعتُ أيوب السَّختيانى، يقول: حدثنى أبو الزبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير، قال سفيان بيده يَقْبِضُها، قال أبو عيسى: إنما يعنى بذلك الإتقانَ والحفظَ.

ويُروى عن عبد الله بن المبارك، قال: كان سفيان الثورى يقول: كان عبد الملك بن أبى سليمان ميزانا فى العلم.

حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: سألت يحيى بن سعيد: عن حكيم بن جبير؟ قال: تركه شعبة من أجل هذا الحديث الذى رواه فى الصدقة، يعنى حديثَ عبد الله بن مسعود، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال:" من سأل الناس وله ما يُغنيه، كان يوم القيامة خُمُوشا فى وجهه" قيل: يارسول الله! ما يُغنيه؟ قال:" خمسون درهما، أو قيمتُها من الذهب"

قال على، قال: يحيى: وقد حدَّث عن حكيم بن جبير: سفيانُ الثورى، وزائدةُ؛ قال على: ولم يريحيى بحديثه بأسًا.

حدثنا محمود بن غيلان، نا يحيى بن آدم، عن سفيان الثورى، عن حكيم بن جبير بحديث الصدقة؛ قال يحيى بن آدم: فقال عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لسفيان الثورى:لو غير حكيم حدَّث بهذا! فقال له سفيان: وما لحكيم؟! لايحدث عنه شعبة؟ قال: نعم، فقال سفيان الثورى: سمعت زُبَيْدًا يحدِّث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد.

قال أبوعيسى: وما ذكرنا فى هذا الكتاب:" حديث حسن" فإنما أردنا حُسْنَ إسناده عندنا: كلُّ حديث يُروى: لايكون فى إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولايكون الحديث شاذًا، ويُروى من غير وجه نحو ذلك:فهو عندنا حديث حسن.

وماذكرنا فى هذاالكتاب: حديث غريب، فإن أهل الحديث يَسْتَغْرِبون الحديث لمعانٍ:

رب حديث يكون غريبا: لايُروى إلا من وجه واحد، مثلُ حديثِ حماد بن سلمة، عن أبى العُشَرَاء، عن أبيه، قال: قلت: يارسول الله! أمَا تكون الذكاةُ إلا فى الحلق واللَّبَّة؟ فقال:" لو طعنتَ فى فَخِذِها أجزأ عنك"؛ فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة، عن أبى العشراء، ولايُعرف لأبى العشراء عن أبيه إلا هذا الحديث؛ وإن كان هذا الحديث عند أهل العلم مشهورًا، فإنما اشتُهر من حديث

حماد بن سلمة، لانعرفه إلا من حديثه.

يعني ورُبَّ رجل من الأئمة يحدِّث بالحديث، لايعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه مثلُ ماروى عبد الله بن دينارعن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الولاء وهبته؛ وهذا حديث لايُعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار: رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبةُ، وسفيانُ الثورى، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة.

وروى يحيى بن سُليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فَوَهِمَ فيه يحيى بن سُليم، والصحيح: هو عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ هكذا روى عبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نُمير، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وروى المؤمَّل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لوددتُ أن عبد الله بن دينار أذِن لي، حتى كنتُ أقوم إليه، فأقبِّلَ رأسه.

قال أبوعيسى: ورُبَّ حديث: إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث؛ وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمد على حفظه:

مِثْلُ ماروى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فَرَضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاةَ الفطر من رمضان، على كل حُرٍّ أو عبدٍ، ذَكَرٍ أو أُنثى من المسلمين: صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير؛ قال: وزاد مالك في هذا الحديث: "من المسلمين" ورَوى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: "من المسلمين"

وقد رَوى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لايُعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجُّوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيدٌ غير مسلمين لم يؤدِّ عنهم صدقة الفطر، واحتجَّا بحديث مالك؛ فإذا زاد حافظ ممن يُعتمد على حفظه قُبل ذلك عنه.

ورُبَّ حديث يُروى من أوجهٍ كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد:

حدثنا أبو كريب، وأبو هشام الرفاعى، وأبو السائب، والحسين بن الأسود، قالوا: نا أبو أسامة، عن بُريد بن عبد الله بن أبى بردة، عن جده أبى بردة، عن أبى موسى، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "الكافر يأكل فى سبعة أمعاءٍ، والمؤمن يأكل فى مِعىً واحدٍ" قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قِبَلِ إسناده، وقد رُوى هذا الحديث من غير وجه عن النبى صلى الله عليه وسلم، وإنما يُستغرب من حديث أبى موسى، سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة، ولم نَعرفه إلا من حديث أبى كريب عن أبى أُسامة، فقلت له: حدَّثنا غير واحد عن أبى أسامة بهذا، فجعل يتعجَّب، وقال: ما علمتُ أن أحدًا حدَّث بهذا غيرَ أبى كريب، وقال محمد: وكنانرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبى أسامة فى المذاكرة.

حدثنا عبدالله بن أبى زياد وغير واحد، قالوا:نا شَبَابة بن سَوَّار، ناشعبة، عن بُكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمُر، أن النبى صلى الله عليه وسلم نَهى عن الدُّبَّاء والمزفَّت. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحدًا حدَّث به عن شعبة غيرَ شبابةَ؛ وقد رُوى عن النبى صلى الله عليه وسلم من أوجهٍ كثيرة: أنه نهى أن يُنْتَبَذَ فى الدباء والمزفت؛ وحديثُ شبابة إنما يُستغرب: لأنه تفرَّد به عن شعبة.

وقد رَوى شعبةُ وسفيانُ الثورى بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال:" الحج عرفة" فهذا الحديث المعروف: أصحُّ عند أهل الحديث بهذا الإسناد.

حدثنا محمد بن بشار، نامعاذ بن هشام، حدثنى أبى، عن يحيى بن أبى كثير، قال:حدَّثنى أبو مُزَاحِم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من تَبِعَ جِنَازةً فصلى عليها فله قيراط، ومن تَبِعَها حتى يُقضى قضاؤُها فله

قيراطان" قالوا: يارسول الله! ما القيراطان؟ قال:" أصغرهما مثل أُحُد"

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سلاّم، حدثنى يحيى بن ابى كثير، نا ابو مُزاحم، سمع أبا هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:" من تبع جنازة فله قيراط" فذكر نحوه بمعناه. قال عبد الله، وأنا مروان، عن معاوية بن سلاّم، قال: قال يحيى: وحدثنى أبو سعيد مولى المَهْرِى، عن حمزة بن سَفينة، عن السائب، سمع عائشة، عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه، قلت لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذى استغربوا من حديثك بالعراق؟ فقال: حديث السائب عن عائشة، عن النبى صلى الله عليه وسلم، فذكر هذا الحديث؛ وسمعت محمد بن إسماعيل يحدِّث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن.

قال أبوعيسى: وهذا حديث قد رُوى من غير وجه عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم، وإنما يُستغرب هذا الحديثُ لحال إسناده، لرواية السائب عن عائشة، عن النبى صلى الله عليه وسلم.

حدثنا أبوحفص عمرو بن على، نا يحيى بن سعيد القطان، نا المغيرة بن أبى قُرَّةَ السَّدوسى، قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: قال رجل: يارسول الله! أَعْقِلُها واتوكّل، أو أُطَلِقُها واتوكل؟ قال:" اعْقِلْها وتوكل!" قال عمرو بن على، قال يحيى بن سعيد: هذا عندى حديث منكر.

قال أبوعيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لانعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه؛ وقد رُوى عن عَمرو بن أُمية الضَّمرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم نحو هذا.

وقد وضعنا هذاالكتاب على الاختصار، لِمَا رَجونا فيه من المنفعة، نسأل الله النفعَ بما فيه، وأن لا يجعله علينا وبالاً برحمته، آخر الكتاب والحمدلله وحده!

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح كتاب العِلَل

إسناد الكتاب إلى الترمذى

قال الشيخ الكبير المُسْنِد الرُّحلةُ، ابو حفص عمر بن محمد بن طَبَرْزَد البغدادى، المعروف بابن طبرزد المؤدب(٥١٦-٦٠٧هـ) رحمه الله:

(أخبرنا الكَرُوْخِيُّ) هو عبد الملك بن عبد الله، ابو حفص الكروخى الهروى (٤٦٢-٥٤٨هـ) وكَرُوْخ على يوم من هَرَاة، وكان شيخا صالحاً دَيِّنا خَيِّرا، حسنَ السيرة، صدوقا، ثقة.

(نا القاضى أبوعامر الأزدى) هو أبو عامر محمود بن القاسم الأزدى المُهَلَّبى الهروى الشافعى (٤٠٠-٤٨٧هـ) وكان شيخًا عديمَ النظير زهدًا صلاحًا وعِفَّة، وكانت إليه الرِّحْلة من الأقطار.

(والشيخ الغُورَجى) هو أبوبكر احمد بن عبد الصمد الغورجى، وهذه النسبة إلى غُوْرَة: قرية من قرى هَراة (ت٤٨١هـ) روى جامع الترمذى عن الجَرَّاحى، وعنه الكروخى.

(وابوالمظَفَّر الدَّهَّان) هوعبيد الله بن على الدهان: بائع الدهن،حدَّث الكروخى بجامع الترمذى عن أبى عامر الأزدى، وعن الغُوْرَجى، وعن عبد العزيز بن محمد بن أبى نصر التِّرْياقى، سوى الجزء الأخير، فليس عند الترياقى، فسمعه من أبى المظفر الدهان، فلذا ذكر الترياقىَّ فى أول الجامع، ولم يذكره ههنا، بل ذكر الدهان، وأولُ الجزء المذكور: مناقب ابن عباس، قاله الذهبى فى ترجمة الكروخى.

(قالوا:) یعنی الأزدی، والغورجی، والدَّهَّان:

(نا أبو محمد الجَرّاحی) هو أبو محمد بن عبد الجبار الجَرّاحی المرزبانی المروزی (۳۳۱-۴۱۲هـ) سكن هَراة، فحدَّث بها بجامع الترمذی عن أبی العباس المحبوبی، فحمل الكتابَ عنه خلقٌ، والجَرّاحی. نسبة إلی الجَرّاح، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه.

(نا أبوالعباس المحبوبی) هو محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبی المروزی (ت۳۴۶هـ) كانت إليه الرِّحلة فی سماع الجامع للترمذی، ورحل إلی ترمذ للُقی أبی عيسی الترمذی فی سنة خمس وستين ومائتين، وهو ابن ست عشرة سنة.

(أنا أبوعيسی الترمذی:) هو الإمام الحافظ أبو عيسی محمد بن عيسی بن سورة السلمی البوغی الترمذی، من أهل ترمذ علی نهر جَيْحُون، مصنِّف الجامع وكتاب العلل وغيرهما، كان يُضرب به المثل فی الحفظ، مات البخاری فلم يخلِّف بخراسان مثل أبی عيسی فی العلم والحفظ والورع والزهد، بكی حتی عمی وبقی ضريرًا سنين، وقال بدوره فی حق جامعه: صنفتُ هذا الكتاب، فعرضتُه علی علماء الحجاز والعراق وخراسان، فَرَضوا به، ومن كان فی بيته هذا الكتاب ـــ يعنی جامعه ـــ فكأنما فی بيته نبی يتكلم اهـ ولد سنة تسع ومائتين، وتوفی سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، فرحمه الله رحمة واسعة.

أحاديث الجامع كلُّها معمول بها ماعدا اثنين

(قال) الإمام الترمذی رحمه الله: (جميعُ ما فی هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم) العطف للتفسير (ماخلاحديثين) ماخلا: كلمة استثناء (حديثَ ابنِ عباس) بدل من حديثين (أن النبی صلی الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف، ولاسفر، ولامطر) فقيل لابن عباس: ماذا أراد بذلك؟ قال: أراد أن لايُحْرِجَ أمته (۱:۲۷)

(وحديثَ النبی صلی الله عليه وسلم، أنه قال: من شرب الخمر فاجلِدُوه، فإن عاد فی الرابعة فاقتلوه) هذا حديث معاوية رضی الله عنه، قال: (وقد بينا علة الحديثين جميعًا فی الكتاب) أی بينا وجهَ عدم العمل بهما فی الجامع، فقال فی حديث ابن عباس (۱:۲۷) قدرُوی عنه خلافُه: قال النبی صلی الله عليه وسلم:" من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتی باباً من الكبائر" فاخذ الأمة بهذا الحديث، وتركوا حديث ابن عباس الأولَ فی

الجمع من غير عذر.

وقال فى حديث القتل (١٧٤:١) أنه منسوخ، ثم ذكر شواهد النسخ، فقال: روى عن جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال:" إن من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه" قال: ثم أُتى النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب الخمر فى الرابعة، فضربه، ولم يقتله، قال أبو عيسىٰ: فَرُفع القتل، وكانت رخصة اهـ وقال فى الكوكب: هذا إذا حُمل لفظ الحديثين على ظاهر معناهما، وإلا فقد بينالك أن الجمع كان بحسب الصورة، لا الحقيقة، وكذلك القتل: كان الأمر فيه إذا رأى الإمام ذلك تعزيرًا، وهو معمول به، وإنما المتروك كونه تشريعًا وامروجوب اهـ.

قلت: كذا فى كتب الحديث أحاديثُ أُخر لم يعمل بها أحد من العلماء، إما لكونها منسوخة، أو مخصوصة بالنبى صلى الله عليه وسلم، أو مؤوّ لة مصروفة عن الظاهر.

وفذلكة القول: أن كتاب الإمام الترمذى هذا وإن كان" جامعاً" لا حتوائه على أنواع الحديث الثمانية من العقائد، والأحكام، والآدابِ، والمناقب، والفتن، والأشراط، والسير، والتفسير، ولكنّ موضوعَه فى الحقيقة هو جمع أحاديث الأحكام، وعرضُ مستدلاتِ المجتهدين من الأئمة الأعلام، فهو كتاب السنن كذلك، فقال: جميع ما فيه إلى آخره.

أسانيد أقوال الفقهاء إلى الترمذى

١ – أسانيد أقوال سفيان الثورى

قال: (وما ذكرنا فى هذا الكتاب من اختيار الفقهاء) أى من أقوالهم ومذاهبهم (فما كان فيه) وفى المصرية: منه (من قول سفيان الثورى) هو سفيان بن سعيد الثورى (٩٧–١٦١هـ) أحد الأئمة الأعلام، وأمير المؤمنين فى الحديث، كان سيدَ أهل زمانه فى علوم الدين والتقوى، ولد ونشأ فى الكوفة، له من الكتب "الجامع الكبير" و" الجامع الصغير" كلاهما فى الحديث، وكان من المجتهدين الكبار، جُلُّ آرائه يوافق رأىَ أبى حنيفة رحمهما الله تعالىٰ.

(فأكثره ما حدثنا به: محمد بن عثمان الكوفى) أبو عبد الله العَجَلى (ت ٢٥٤هـ) وكان ثقة (حدثنا عبيد الله بن موسى) العَبَسى، مولاهم، الكوفى (١٢٨–٢١٣هـ) روى له البخارى ٢٧ حديثا (عن سفيان) رحمه الله.

(ومنه ما حدثنى به: أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذى) وهو المروزى (حدثنا محمد بن يوسف الفِرْيابى) وُلد سنة ١٢٠هـ وتوفى سنة ٢١٢هـ أدرك الأعمش والثورى ولازمه، وله حديث كثير عنه، أخرج له الجماعة (عن سفيان) رحمه الله.

٢-أسانيد أقوالِ مالك

قال أبو عيسى: (وماكان فيه) اى فى الجامع (من قول مالك بن أنس) أبى عبد الله الأَصْبَحى (٩٣-١٧٩هـ) أحدِ الأئمة الأربعة (فأكثره ما حدثنا به: إسحاق بن موسى الأنصارى) الخَطْمى، أبو موسى المدنى (ت ٢٤٤) قال النسائى: أصله كوفى، روى عنه مسلم والترمذى وغيرهما، وكان ثقة مُتقنا (نا مَعْنُ بن عيسى القَزّاز) أبو يحيى المدنى (ت١٩٨هـ) ثقة ثبت، وهو أثبت أصحاب مالك وأتقنهم (عن مالك بن أنس) رحمه الله.

قال: (وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به: أبو مُصْعَب المدنى) كذا فى المصرية، وهو الصحيح، وفى الهندية: المدينى، وهو احمد بن أبى بكر الزهرى، من ولد عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه، روى عن مالك الموطأ، وهو فقيه أهل المدينة مات سنة ٢٤٢ وقد نيّف على التسعين (عن مالك بن أنس) رحمه الله.

قال: (وبعض كلام مالكٍ: ما أخبرنا به: موسى بن حِزَام) الترمذى أبو عمران نزيل بلخ، ثقة، فقيه، عابد، مات سنة ٢٥١هـ (أخبرنا عبد الله بن مسلمة القَعْنَبى) أبو عبد الرحمن المدنى، نزيل البصرة، كان عابدًا فاضلاً ثقة، من أشهر أصحاب مالك ورواته، مات بمكة سنة ٢٢١هـ (عن مالك بن أنس) رحمه الله.

٣- أسانيد أقوال ابن المبارك

قال أبو عيسى: (وماكان فيه من قول ابن المبارك) وهو عبد الله بن المبارك المروزى (١١٨-١٨١هـ) شيخ الإسلام، كان ثقة، ثَبْتًا، مجتهدًا، مجاهدًا، جَوَادًا، تاجرًا، جُمعت فيه خصال الخير، أخذ الفقه عن أبى حنيفة، فكانت أقواله الفقهية — التسعين فى المائة — هى أقوال أبى حنيفة رحمهما الله تعالى (فهو ما حدثنا به: أحمد بن عبدة الآمُلى) أبو جعفر، صدوق، روى عنه أبو داود والترمذى (عن أصحاب ابن المبارك، عنه) رحمه الله.

(منه: مارَوى) الآمُلی (عن أبی وهب محمد بن مزاحم) المروزی، صدوق مات سنة تسع ومائتين (عن ابن المبارك) رحمه الله.

قال: (ومنه مارَوى) الآمُلی (عن علی بن الحسن) بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزی، كان ثقة حافظًا عالمًا بابن المبارك مات سنة ٢١٢هـ (عن عبد الله بن المبارك) رحمهما الله.

قال: (ومنه ما روى) الآمُلی (عن عَبْدَانَ) هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة الأزدی العتكی، أبو عبد الرحمان المروزی، وعبدانُ لقب له، كان ثقةً حافظًا، مات سنة ٢٢١هـ (عن سفيان بن عبد الملك) المَروزی، من كبار أصحاب ابن المبارك، مات قبل المائتين (عن ابن المبارك) رحمهم الله.

قال: (ومنه مارَوى) الآمُلی (عن حِبَّان بن موسى) بن سَوَّار السُلمی، أبو محمد المروزی روى عنه البخاری ومسلم، مات سنة ٢٣٣هـ (عن ابن المبارك) رحمهما الله تعالى.

قال: (ومنه ما رَوى) الآمُلی (عن وهب بن زَمعة) التميمی، أبو عبد الله المروزی روى عن ابن المبارك، وعن فضالة بن إبراهيم النسوی، روى له مسلم والترمذی والنسائی (عن فَضَالة النسوی) هو ابن ابراهيم التيمی المروزی كان ثقة ضابطًا، والنسوی لغة فی النسائی (عن عبد الله بن المبارك) رحمهم الله تعالىٰ.

قال: (وله) أی لأحمد بن عبدةَ الآمُلی (رجال مُسَمُّون) أی شيوخ متعينون (سوى من ذكرنا) أی سوى شيوخه المذكورين، يروون (عن ابن المبارك) رحمهم الله.

٤– أسانيد أقوال الشافعی

قال أبو عيسى: (وما كان فيه من قول الشافعی: فأكثره ما أخبرنی به الحسن بن محمد الزَّعفرانی) أبو علی البغدادی (ت ٢٥٩هـ) راوية الشافعی، كان ثقة، ولم يكن فی وقته من هو أفصح منه ولا أبصَر باللغة (عن الشافعی) رحمهما الله تعالىٰ.

قال: (وما كان من الوضوء والصلاة: حدثنا به أبو الوليد المكی) هو موسى بن أبی الجارود، أبو الوليد المكی الفقيه، صاحب الشافعی، صدوق، روى عن الشافعی حديثا كثيرا، وروى عنه الأمالی وغيرها (عن الشافعی) رحمهما الله تعالىٰ.

قال: (ومنه ما حدثنا به أبو إسماعيل الترمذی) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف

السُلمي، أبو إسماعيل الترمذي (ت ٢٨٠هـ) نزيل بغداد، ثقة، حافظ (ثنايوسف بن يحيى القرشي البُوَيطي) أبو يعقوب المصري الفقيه (ت ٢٣٢هـ) صاحب الشافعي (عن الشافعي) رحمه الله.

قال: (وذكر) أبو إسماعيل الترمذي (فيه) أي في قول الشافعي (أشياءَ عن الربيع) بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، مات سنة سبعين ومائتين، وله ست وتسعون سنة (عن الشافعي) رحمهم الله تعالىٰ.

قال الترمذي: (وقد أجاز لنا الربيع) المرادي (ذلك) الأقوال (وكتب به إلينا) قال ابن حجر في التهذيب في ترجمة الربيع المرادي: روى له الترمذي بواسطة أبي إسماعيل الترمذي، وقد روى الترمذي عنه بالإجازة اهـ.

٥- أسانيد أقوال أحمد وإسحاق

قال أبو عيسى: (وما كان فيه من قول أحمد بن) محمد بن (حنبل) الشيباني المروزي، أبي عبد الله البغدادي (١٦٤-٢٤١هـ) أحد الأئمة الأربعة(وإسحاق بن إبراهيم) بن مَخْلد الحَنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي (١٦١-٢٣٨هـ) ثقة، حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، وسبب تلقيبه " ابن راهويه": أن أباه ولد في طريق مكة، فقال أهل مرو: راهويه! أي ولُد في الطريق (فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور) بن بَهرام الكَوْسَج ــ الذي لاشعر على عارضَيْه ــ أبو يعقوب المروزي (ت٢٥١هـ) كان ثقة ثبتا (عن أحمد وإسحاق) رحمهما الله تعالى.

قال: (إلا مافي أبواب الحج والديات والحدود، فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، وأخبرني به محمد بن موسى الأصَمُّ) قال الذهبي: ما حدَّث عنه إلا الترمذي (عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق) رحمهم الله تعالى.

قال: (وبعضُ كلام إسحاق أخبرنا به محمد بن أفلح) بن عبد الملك، أبو عبد الرحمن النيسابوري المعروف بالتُّرْك (عن إسحاق) رحمهم الله تعالى.

قال الإمام الترمذي: (وقد بينا هذا) أي أسانيدَ أقوال الفقهاء (على وجهه) أي روينا كلَّ قول بسنده الخاص به (في الكتاب الذي فيه الموقوف) هو كتاب للترمذي جمع فيه الأحاديث الموقوفة والمقطوعة وأقوال الفقهاء، وهو من الكتب المفقودة.

قال العلامة ابن رجب الحنبلي رحمه الله (٧٣٦-٧٩٥هـ) في شرح علل الترمذي:
اعلم أن أبا عيسى رحمه الله ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين، كسفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وذكر فيه كثيرًا من العلل والتواريخ والتراجم، ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، فذكر ههنا أسانيد مجملة، وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيد ذلك، حيث ذكر أن بعضه عن فلان، وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض ولم يميزه، وقد ذكر أنه بين ذلك على وجهه في كتابه الذي فيه الموقوف، وكأنه ــ رحمه الله ــ له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلا من الموقوفات اهـ.

قلت: قد ذكر الترمذي أقوالَ أهل الكوفة أيضافي الجامع، ولكن لم ينسبها إلى أحد منهم، بل كنى بأهل الكوفة، فلم يكن ذلك لتوتُّر العَلاقاتِ بين أهل الحديث وأهل الرأي، كما قد يُظن، بل كان ذلك: لأن أقوال أهل الرأي لم يصل إلى الترمذي بالأسانيد، وإنما أخذها من كتبهم، وذلك العصر كان عصرَ إسناد، فلم يكن جائزًا في تلك العصر أن يُنسب القول إلى أحد إلا بالإسناد، فلذا ذكر مذهبهم بالإجمال، كما أن الطحاوي لم ينسب الأقوال في "شرح معاني الآثار" إلى أحد من المجتهدين سوى أئمة الأحناف، بل يقول: ذهب قوم، وخالفهم آخرون، لأنه أخذ ذلك من كتبهم، لا من أفواه الرجال، والنقل من الدفاتر لم يكن مؤتمنا، لأن الوراقين كانوا يتصرفون في الكتب، والله أعلم.

مأخذ علل الأحاديث وأحوال الرواةِ

قال أبو عيسى رحمه الله: (وما كان فيه) أي في الجامع (من ذكر العلل في الأحاديث) العلّةُ من كل شيئ: سببه، وهي في اصطلاح المحدثين: عبارة عن سبب غامضٍ خَفِيّ قادحٍ في الحديث، مع أن الظاهرَ السلامةُ منه، ويتطرّق إلى الإسناد الجامعِ شروطَ الصحة ظاهرًا، وتُدرك بتفرد راوٍ، وبمخالفةِ غيرِه له، مع قرائنَ تنضم إلى ذلك، تنبّه العارف على وهم وقع فيه؛ وتقع في الإسناد ــ وهو الأكثر ــ وقد تقع في المتن؛ وقد تُطلق العلة على غير مقتضاها، ككذب الراوي، وفسقِه، وغفلتِه، ونحوِها من أسباب ضعف الحديث اهـ الكوكب الدري (والرجال والتاريخ) عطف على العلل، يعني أحوال

الرواة (فهو ما استخرجتُه من كتاب التاريخ) للإمام البخارى رحمه الله. وللبخارى ثلاثة كتب فى التاريخ: التاريخ الكبير، والأوسط، والصغير.

قال: (وأكثرُ ذلك ما ناظرتُ به محمدَ بنَ إسماعيل) أبو عبد الله البخارى رحمه الله (١٩٤-٢٥٦هـ) كان حِبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب الجامعِ الصحيحِ المعروف بصحيح البخارى رحمه الله تعالى .... والمناظرة: توجه العالِمين إلى مسئلة لإظهار الصواب.

قال: (ومنه ما ناظرتُ به عبدَ الله بنَ عبد الرحمن) الدارِمى السمرقندى (١٨١-٢٥٥هـ) كان من حفاظ الحديث صاحبَ سننِ الدارمى، عاقلاً فاضلاً مفسرا فقيها، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند (وأبا زرعة) عبيد الله بنَ عبد الكريم الرازى (٢٠٠-٢٦٤هـ) كان يحفظ مائة ألف حديث، ويقال: كل حديث لايعرفه أبو زرعة ليس له أصل، وعرض مسلم صحيحه عليه، فكلُّ ما أشار أن له علةً تركه، فرحمه الله تعالى.

قال: (وأكثر ذلك) يعنى علل الحديث وأحوال الرواة (عن محمد) البخارى (وأقل شيئ فيه) أى فى الجامع (عن عبد الله) الدارمى (وأبى زرعة) الرازى.

قال: (ولم أرأحدًا بالعراق ولا بخراسان فى معنى العلل) أى فى أمر علة الأحاديث (والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ) بدل من أحداً(أعلمَ) مفعول ثان للم أر (من محمد بن إسماعيل) رحمه الله تعالى؛ وكلامه هذا كالصريح فى تفضيل البخارى فى هذا العلم على أبى زرعة والدارمى وغيرهما.

وجهُ ذِكر أقوال الفقهاء، وبيانِ عللِ الحديث، وأحوالِ الرواة

بين الإمام الترمذى رحمه الله تعالى وجهَ تصنيف الجامع على هذا النهج العجيب، من ذكر أقوال الفقهاء، وبيان علل الحديث، والكشف عن أحوال الرواة، والحكم على كل حديث، فقال: (وإنما حمَلَنا على ما بينا فى هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعللِ الحديث: لأنا سُئلنا عن هذا، فلم نفعله زَمانا) ليكون الكتاب فى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة محضة، لا يخالطها غيرها من أقوال الفقهاء وعلل الحديث وغيرها، كما فعل ذلك مسلم رحمه الله (ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس) ما: مصدرية، أى لرجاء نا منفعتَهم فى بيان ذلك (لأنا قد وجدنا غيرَ واحد من الأئمة تكلّفوا من التصنيف) أى تحملوا

المشقة فى تصنيف كتب الحديث (مالم يُسْبَقُوْا إليه) يعنى أنى كنت أتردد فيه، لكون ذلك لم يَسبق إليه أحد، فكنت أخاف فى الإقدام على ماليس له سابقة، لئلا أكون صاحبَ امرِ محدثٍ، ولكنى لما رأيت هؤلاء الكرامَ فعلوا مالم يفعله من قبلهم، قَوِىَ بذلك عزمى، واندفع ماكان يختلج فى وهمى اهـ الكوكب (منهم: هشام بن حَسَّان) الأزدى القُرْدُوسى البصرى، كان ثقة، من أثبت الناس فى ابن سيرين، وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين، روى له الجماعة (وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج) المكى، ثقة، فقيه، فاضل، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها (وسعيد بن أبى عَروبة): مِهْران اليشكرى، أبو النضر البصرى، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة ست وخمسين ومائة (ومالك بن أنس) إمام دار الهجرة (وحماد بن سلمة) بن دينار البصرى، ثقة عابد، مات سنة سبع وستين ومائة (وعبد الله بن المبارك) المروزى (ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة) الهمدانى، أبو سعيد الكوفى، ثقةٌ متقن، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة (ووكيع بن الجَرَّاح) الرُّؤاسى، أبو سفيان الكوفى، ثقة، حافظ، عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة (وعبد الرحمن بن مَهدى) أبو سعيد البصرى، ثقة، ثبْت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (وغيرهم من أهل العلم والفضل: صنَّفوا، فجعل الله تبارك وتعالى فى ذلك منفعةً كثيرةً؛ ولهم بذلك الثوابُ الجزيلُ من عند الله، لما نفع الله به المسلمين) ما: مصدرية، أى لنفع الله بذلك التصنيف المسلمينَ (فبهم القدوةُ) أى المثال الذى يتشبَّه به غيره، فيعمل مثل عمله (فيما صنفوا) أى فمشينا على منهاجهم، ونرجوفى ذلك الأجر العظيم، فإن الله لايضيع أجر المحسنين.

قال ابن رجب رحمه الله: وأول من علمناه بين ذلك ـــ أى تكلم على الصحيح والضعيف، وبين علل الحديث، وكشف عن أحوال الرجال ـــ أبو عيسى الترمذى رحمه الله، وقد بين فى كلامه هذا: أنه لم يُسبق إلى ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سمَّاهم: صنفوا مالم يُسبقوا إليه، فإذا زيد فى التصنيف ببيان العلل ونحوها: كان فيه تأسٍّ بهم فى تصنيف مالم يُسبق إليه. وقد صنف ابن المدينى ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة، وأما الأبواب المعللة: فلا نعلم أحدًا سبق الترمذىَّ إليها، وزاد الترمذى ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك فى الموطأ وسفيان فى الجامع اهـ.

جواز الكلام فى الرجال صيانةً للدين

اعلم أن الكلام فى الجرح والتعديل جائز، قد اجمع عليه سلف الأمة وأئمتها. لما فيه من تمييز مايجب قبوله من السنن، مما لايجوز قبوله.

وقد ظن بعض من لاعلم عنده: ان ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ــ ولو كانت خاصة ــ كالقدح فى شهادة شاهد الزور، جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى اهـ ابن رجب رح.

قال أبو عيسى رحمه الله: (وقد عاب بعضُ من لايَفهم على أهل الحديث الكلامَ فى الرجال) فإنهم زعموا لفرط جهلهم: أن هذا غيبة، إن كان حقا، وإلا فزور وبهتان؛ والحق انه جرح وتعديل صيانة للشريعة، وذبًّا عنها، وقد قال الله تعالى:﴿ إِنْ جَاءَ كُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[الحجرات ٦]وقال صلى الله عليه وسلم:" إن عبد الله رجل صالح" وقال:"بئس أخو العشيرة!" (وقد وجدنا غيرَ واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا فى الرجال:)

(منهم الحسن) بن يسارٍ أبى الحسن (البصرى) كان ثقة، فقيها، فاضلاً مشهورًا، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين (وطاوس) بن كيسان اليمانى، أبو عبد الرحمن الحميرى، كان ثقة، فقيها، فاضلاً، مات سنة ستٍ ومائة (قد تكلما فى معبد الجُهَنى) القَدَرى، وهو أول من أظهر القَدَرَ بالبصرة، قتل سنة ثمانين، قال الحسن: إياكم ومعبدَ الجهنى، فإنه ضال مضل، وقال أيضا: لاتجالسوا معبدًا، فإنه ضال مضل؛ وقال طاوس لمعبد الجهنى: أنت الذى تفترى على الله عزوجل؟ فقال معبد: كُذِّب على.

(وتكلَّم سعيد بن جبير) الأسدى الكوفى، وكان ثقة ثبتا فقيها، قُتل بين يدى الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين (فى طلق بن حبيب) العابد، وكان يَرَى الإرجاء، قال ايوب: رآنى سعيد بن جبير مع طلق بن حبيب؛ فقال:الم أرك مع طلق؟ لاتجالسه.

(وتكلم إبراهيم) بن يزيد (النخعى) أبو عمران الكوفى الفقيه الثقة، مات سنة ست وتسعين (وعامر) بن شَرَاحِيل (الشَّعْبِىُّ) ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين (فى الحارث) بن عبد الله (الأعور) الهَمْدانى الكوفى، صاحب على، مات فى خلافة ابن الزبير، ذكرمسلم فى مقدمة كتابه عن إبراهيم: أن الحارث اتُّهم؛ وعن الشعبى: قال حدثنى الحارث الأعور، وكان كذابًا.

(وهكذا رُوى عن أيوب) بن أبى تميمة (السَّخْتِيَانى) ثقة، ثَبت، حجة، من كبار الفقهاء العُبّاد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة (وعبد الله بن عون) بن أَرْطَبَان، أبوعون البصرى، ثقة، ثبت، فاضل من أقران أيوب فى العلم والعمل والسِّن، مات سنة خمسين ومائة (وسليمان) بن طَرْخان(التيمى) أبو المعتمر البصرى، ثقة، عابد (ت ١٤٣هـ) (وشعبة بن الحجاج) العَتكى، أبو بِسْطام الواسطى ثم البصرى، ثقة، متقن، حافظ، كان الثورى يقول: هو أمير المؤمنين فى الحديث، مات سنة ستين ومائة (وسفيان) بن سعيد (الثورى) أبوعبد الله الكوفى، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، أمير المؤمنين فى الحديث، مات سنة إحدى وستين ومائة (ومالك بن أنس) أمام دار الهجرة (والأوزاعى) هو عبد الرحمن بن عَمرو الفقيه الثقة الجليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة (وعبد الله بن المبارك) المروزى توفى سنة ١٨١هـ (ويحيى بن سعيد القَطّان) البصرى، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، مات سنة ١٩٨هـ (ووكيع بن الجَرَّاح) الرُّؤاسى، أبو سفيان الكوفى، ثقة، حافظ، عابد، مات فى سنة ١٩٦هـ (وعبد الرحمن بن مَهدى) أبو سعيد البصرى، مات سنة ١٩٨هـ (وغيرهم من أهل العلم: أنهم تكلّموا فى الرجال وضَعَّفُوا؛ فإنما حَمَلَهم على ذلك عندنا ــ والله أعلم ــ النصيحةُ للمسلمين) قال أبوبكر بن خَلَّاد ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثَهم خُصماء ك عند الله؟ قال: لأن يكونوا خصمائى أحب إلىَّ من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثى؟.......... وقيل لابن حنبل: لاتغتب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة، وليس هذا بغيبة......... وقال بعض الصوفية لابن المبارك: تغتاب! قال: اسكت! إذا لم نبين كيف يُعرف الحقُّ من الباطل!......... وذكر الذهبى فى التذكرة:قال يحيى بن معين: إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حَطُّوا رحالهم فى الجنة من مائتى عام!

(لايُظَنُّ بهم أنهم أرادوا الطعنَ على الناس والغيبة) العطف للتفسير (إنما إرادوا ــ عندنا ــ أن يُبَيِّنوا ضُعْفَ هؤلاء لكى يُعْرَفوا، لأن بعضَ الذين ضُعِّفُوا كانوا أصحابَ بدعة، وبعضَهم كان مُتُهما فى الحديث) أى متَّهما بالكذب فى الحديث، بأن يروى عنه صلى الله عليه وسلم مالم يقله متعمدا لذلك، أو لايُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة فى الدين (وبعضهم كانوا أصحابَ غفلة) عن الإتقان (وكثرة خطأ) العطف للتفسير (فأراد هؤلاء الأئمةُ أن يُبَيِّنوا أحوالَهم شفقة) أى رحمةً (على الدين وَتَثَبُّتا)

اى تحفظا فى الدين، وفى نسخة: تلبيا: اى إحكامًا للدين (لأن الشهادة فى الدين احقُّ ان يُتثبت فيها من الشهادة فى الحقوق والأموال) لأن تزكية الشهود من أحكام الشرع، وهو حق على القاضى، ولايمكن ان يعاب القاضى بها، فكذلك ههنا.

أهميةُ الإسناد، وجرح الرُّواةِ الضعفاء

١ - قال: (واخبرنى محمد بن إسماعيل) البخارى (ثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثنى أبى، قال: سألتُ سفيان الثورى، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة) الكذب (أو ضعف: أسكتُ أو أُبيِّن؟ قالوا: بيِّن) لأن بيان تهمته وضعفه ليس غيبةً له.

٢ -قال: (حدثنا محمد بن رافع النيسابورى، نا يحيى بن آدم، قال: قيل لأبى بكر بن عيَّاش: إن ناساً يَجْلِسون) للتحديث (ويجلس إليهم الناس) لأخذ الرواية عنهم (ولايَسْتأهلون) أى ليسوا بأهل للتحديث (قال: فقال أبوبكر بن عياش: كل من جلس جلس إليه الناس، وصاحبُ السنة إذا مات أحيى الله ذكره، والمبتدعُ لايُذكر) اى لكل ساقطة لاقطة، فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض، يموت ذكر المبتدع بعد قليل، ويشتهر صاحب السنة.

وفى الكوكب: المراد أن صاحب بدعة: لاينبغى أن يأخذ العلماء منه، ولا أن يتركوا العامة يسألون عنه، ويجلسون إليه، فلما كان كذلك لايتحدث عنه أحد، فيموت ذكره، ولايشتهر أمره، فَعُلم أن العلماء يجوز لهم، بل يجب عليهم أن يظهروا للناس عيبه، ويمنعوهم عن الأخذ به اهـ.

٣- قال: (حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق، نا النضر بن عبد الله بن الأصَمُّ، نا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن ابن سرين، قال: كان فى الزمن الأول لايسالون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة) أى ظهر أهل البدع والأهواء والمراد من الفتنة: الفتنة فى الدين (سألوا عن الإسناد، لكى يأخذوا حديث أهل السنة، ويَدَعوا حديثَ أهل البدع) هذا الأثر خَرَّجه مسلم فى مقدمة صحيحه، ولفظه: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فَيُنظر إلى أهلِ السنة فيؤخذ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلايؤخذ حديثُهم اهـ......... وإنما سألوا عن الإسناد أيام

المختار الثقفی، لكثرة الكذب علی علی رضی الله عنه، قال الجوزجانی: كان المختار يعطی الرجل الف دينار أو الفين علی أن يروی له فی تقوية أمره حديثا..........والبدعة: اعتقاد امر محدَثٍ علی خلاف ما عُرف فی الدين، وماجاء من رسول الله صلی الله عليه وسلم وأصحابه بنوع شبهة وتأويل، لابطريق جحود وإنكار، فإن ذلك كفر.......... والمختار فی حديث المبتدع: أنه إن كان داعيا إلی بدعته، ومُرَوِّجا له: رُدَّ؛ وإن لم يكن كذلك: قُبل؛ إلا أن يروی شيئًا يقوِّی به بدعته، فهو مردود قطعًا،

٤- قال: (حدثنا محمد بن علی بن الحسن، قال سمعتُ عَبْدَانَ، يقول: قال عبد الله بن المبارك: الإسناد عندی من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ماشاء، فإذا قيل له: من حدثك؟ بَقِیَ) مبهوتا، ساكتًا.......... وهذا أسلوب معروف، معلومٌ المحلوفُ منه فی مناطقات الناس فی ذلك العصر: القرنِ الثانی وما بعده اهـ من تعليق الأجوبة الفاضلة ص:٢٩٩ للشيخ عبد الفتاح أبو غدّه رحمه الله تعالی.......... وقال ابن سيرين: إن هذا العلم أی علم الحديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفی رواية عنه، قال: إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه.

٥- قال (حدثنا محمد بن علی، أنا حِبّان بن موسی، قال ذُكر لعبد الله بن المبارك حديثٌ، فقال: يحتاج لهذا) ای لهذا الحديث أو لهذه المسألة (أركانٌ من آجُرٍّ) ای هذا الحديث فی ثبوته وصحته محتاج إلی الإسناد القوی، وما ذُكر من الإسناذ فهو ضعيف، لايقوم به حجة، قال الترمذی: (يعنی أنه ضعَّف إسناده) يعنی قول ابن المبارك هذا كناية عن ضُعف الإسناد.

٦-: قال: (حدثنا أحمد بن عبدة) الآمُلی (ناوهب بن زمعة، عن عبد الله بن المبارك: أنه ترك حديثَ)

الف-(الحسنِ بن عُمارة) البَجَلی، أبو محمد الكوفی، قاضی بغداد، مات سنة ١٥٣هـ .

ب- (والحسنِ بن دينار) أبو سعيد التميمی، لم يكن حافظا، قال ابن المارك: اللهم لا أعلم إلا خيرًا، ولكن وقف اصحابی فوقفت، قال البخاری: تركه يحيی، وعبد الرحمن، وابن المبارك، ووكيع اهـ ميزان الاعتدال (١: ٤٨٧)

ج- (وإبراهيمَ بنِ محمد الأسلمی) أبو إسحاق المدنی، أحد الضعفاء، تركه ابن المبارك والناس، وكان يری القَدَر وكان جَهْميا اهـ ميزان الاعتدال (١: ٥٧)

د- (ومقاتلِ بنِ سليمان) صاحب التفسير، أبو الحسن البلخى، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيرَه لوكان ثقة، وقال أبو حنيفة، أفرط جَهْمٌ فى نفى التشبيه، حتى قال: إنه تعالى ليس بشيئ، وأفْرَطَ مقاتل ـــ يعنى فى الإثبات ـــ حتى جعله مثل خَلْقِه، مات سنة خمسين ومائة اهـ ميزان (٤: ١٧٣)

هـ (وعثمانَ) بن مِقْسَم (البُرِّى) أبو سلمة الكندى البصرى، أحد الأعلام على ضَعْف فى حديثه، تركه يحيى القطان وابن المبارك اهـ ميزان (٣: ٥٦)

و- (ورَوحِ بن مسافر) أبو بشر البصرى، تركه ابن المبارك، كان يَرْوِى الموضوعات عن الثقات، لاتحلُّ الرواية عنه اهـ ميزان (٢: ٦١)

ز- (وأبى شَيْبَة الواسطى) هو عبد الرحمن بن إسحاق، ضعفوه وتركه يحيى وابن المبارك، روى له أبو داود والنسائى، ميزان: ترجمة: ٤٧١٢ وتهذيب (٦: ١٣٦)

ح- (وعمرِو بن ثابت) الكوفى، قال ابن المبارك: لاتحدِّثوا عن عمرو بن ثابت، فإنه يسبُّ السلف، مات سنة ١٧٢هـ ميزان ترجمة ٦٣٤٠.

ط-(وأيوب بن خَوْط) أبو أمية البصرى، تركه ابن المبارك وغيره اهـ ميزان.

ى-(وأيوبَ بن سُوَيد) أبو مسعود الرملى، أخرج له أبو داود، والترمذى وابن ماجه، قال ابن المبارك: ارْمِ به! ميزان: ترجمة (١٠٧٩)

ك- (ونصرِ بن طَرِيف أبى جزْء) القصَّاب، قال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث اهـ ميزان، ترجمة (٩٠٣٤)

ل- (والحَكَمِ) بن عبد الله بن سَعد الأيلى، كان ابن المبارك شديد الحمل عليه، ميزان: ترجمة (٢١٨٠)

م- (وحبيبِ بن ثابت) لايُدْرى مَنْ ذا؟ أتى بخبر باطل اهـ ميزان: ترجمة (١٦٩١)

قال الترمذى: (والحَكَمُ) الأيلىُّ (رَوى) ابن المبارك (له حديثا فى كتاب الرقاق، ثم تركه) هذا جوابُ سؤالٍ: كيف يقال، إن ابن المبارك ترك الحكَمَ، وقد روى عنه فى كتاب الزهد والرقاق؟ والجواب: تركه فيما بعدُ، لما انكشف عليه حاله.

(وقال) الترمذى: (حبيب) الذى تركه ابن المبارك (لاأدرى) من هو؟

٧- (قال أحمد بن عبدة: وسمعتُ عبدان، قال: كان عبد الله بن المبارك قرأ) فى الدرس (أحاديث بكر بن خُنَيْس) الكوفى العابدِ (وكان) ابن المبارك (أخيرًا) أى فى آخر

حاله (إذا اتى عليها) اى على احاديث بكر بن خنيس التى قراها أولاً (اعرض عنها، وكان لايَذكُرُه) اى بكرًا، لعدم اعتداده به، فكما أنه اعرض عن بكر اخيرًا كذا روى للحكم اولاً في الرقاق، ثم تركه.

٨- (قال أحمد) بن عبدةَ الآملي: (لنا ابو وهب) محمد بن مُزَاحم (قال: سَمَّوا لعبدالله بن المبارك رجلاً يَهِمُ) وفي نسخة: يُتْهَم (في الحديث، فقال) ابن المبارك: (لأن أَقْطَعَ الطريقَ أحبُ إليَّ من ان احدِّث عنه) اى كوني لِصًا أحب إلي من التحديث عنه.

٩- قال ابو عيسى: (واخبرني موسى بن حِزَام، قال: سمعتُ يزيدَ بن هارون) بن زَاذان السُلمي أبو خالد الواسطي (يقول: لايحل لأحد ان يَرْوِيَ عن سليمانَ بن عمرو) أبوداود (النخعي الكوفي) الكذاب، قال ابن حجر: كذَّبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتاخرين ــ ممن نُقل كلامُهم في الجرح والعدالة ــ فوق الثلاثين نَفْسا اهـ لسان الميزان (٣:٩٩)

١٠ – وهنا في المصرية وشرح علل الترمذي: لابن رجب زيادة: (حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الحِمَّاني، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أحدًا أكذب من جابر) بن يزيد (الجُعْفي) أبو عبد الله الكوفي، مات سنة ١٢٧هـ (ولا أفضلَ من عطاء بن أبي رَباح) المكي توفي سنة ١١٤هـ (قال ابو عيسى: وسمعت الجارود، يقول: سمعت وكيعًا يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد) بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي (لكان أهل الكوفة بغير فقه) روى الترمذي هذا القول الأخير في الجامع في باب ماجاء في فضل الأذان (١:٢٩) وهذا إجلال له، ومبالغة في الثناء عليه، وكذا وثقه الثوري وشعبة، والحق أنه ضعيف، وإلى هنا انتهى الزيادة وقال ابن رجب: وماذِكره وكيع غلو غير مقبول، فأين أبو إسحاق والأعمش ومنصور وغيرهم من أهل الثقة والصدق والأمانة؟ وأين إبراهيم وغيره من أهل الفقه والعلم؟ وإسقاط هذا من الكتاب أولى؛ مع أن الترمذي قد ذكره في غير هذا الموضع في كتابه هذا اهـ.

١١ –قال أبو عيسى: (وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا من تجب عليه الجمعة؟ فذكروا فيه عن بعض أهل العلمِ من التابعين وغيرِهم، فقلتُ:) اى قال أحمد بن الحسن: (فيه) أى في هذه المسألة (عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثٌ) مرويٌّ (فقال) أحمد بن حنبل: (عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قلت:) أى

قال أحمد بن الحسن: (نعم! حدثنا حجّاج بن نُصَير، ناالمُعَارِك بن عَبّاد، عن عبد الله بن سعيد المَقْبُرى، عن أبيه، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجمعة على من أواه الليل إلى أهله" قال) أى أحمد بن الحسن: (فغضب علىَّ أحمد بن حنبل، وقال: استغفِر رَبَّكَ! استغفر ربك!! مرتين؛ قال أبو عيسى: وإنما فعل هذا أحمدُ بن حنبل لأنه لم يُصَدِّق هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم، لَضُعْف إسناده، ولأنه لم يعرفه عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ والحجاج بن نُصير يُضَعَّف فى الحديث، وعبد الله بن سعيد المقبرى: ضَعَّفَه يحيى بن سعيد القطان جِدًّا فى الحديث) أى بالغ فى تضعيفه وقد تقدم هذه الرواية فى الجامع فى كتاب الجمعة (١:٦٦) فراجعه.

لايُحْتَجُّ برواية من يُتَّهَم أو يُضَعَّف لغفلته
أو لكثرة خَطَئِه إذا كان متفردًا بها

قال أبو عيسى: (فكل من رُوِىَ عنه حديثٌ مِمَّن) أى من جهةِ مَن (يُتَّهم) بالكذب (أو يُضَعَّف لغفلته) اللام أجلية (أو لكثرة خطئه، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من حديثه) أى بسنده (فلا يُحْتَجُّ به) فى الأحكام الشرعية والعقائد الإسلامية، وإن كان يؤخذ به فى الزهد والرقائق والترغيب والترهيب (وقد رَوى غيرُ واحد من الأئمة عن الضعفاء) لأسباب: إما لثبوت قوته عند من روى عنه، كما جزم بذلك شُرَّاح الصحيحين فى الأجوبة عما يرد على روايات الصحيحين؛ أو لتمييز الآخذِ صحيحَه من سقيمه، أو لبيان ضُعفه مع بيان روايته، أو لوجدان المتابع والشاهد له (وبيَّنُوا أحوالهم) يعنى الضعفاء (للناس) فرواية الثقة عن رجل لاتدل على توثيقه، فإن كثيرًا من الثقات رووا عن الضعفاء لأسباب شتّى وبينوا أحوالهم للناس.

١ – قال: (حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلى، نا يعلى بن عبيد، قال: قال لنا سفيان الثورى: اتَّقوا الكلبى) محمد بن السائب، أبو النضر الكوفى، النَّسَّابة المفسِّر (فقيل له: فإنك تَرْوِى عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كَذِبه)

٢ – قال: (وأخبرنى محمد بن إسماعيل) البخارى (ثنى يحيى بن معين، ثنى عَفَّان) بن مسلم (عن أبى عوانة) الوضَّاح بن عبيد الله (قال: لما مات الحسن البصرى اشتهيتُ كلامَه) أى اشتهيت أن أجمع أحاديثه (فتتبَّعته عن أصحاب الحسن) أى عن تلاميذه

(فأتيتُ به) أی بكلامه الذی تَتَبَّعْتُه (أبانَ بن ابی عياش، فقراه علیَّ كلَّه عن الحسن) أی انه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه، وهو كاذب فی ذلك، قال أبو عوانة :(فما أَسْتَحِلُّ أن أَرْوِیَ عنه شيئًا) ولفظ مسلمٍ أوضحُ من ذلك، قال: ما بلغنی عن الحسن حديث إلا أتيت به أبانَ بنَ أبی عياش، فقراه علیَّ، قال النووی: معنى هذا الكلام أنه كان يحدث عن الحسن بكل مايسأل عنه، وهو كاذب فی ذلك. وقال المحدث الجنجوهی فی الكوكب (٤٨٠:٤): ولما كان فيه بُعْدٌ مًا ـــ وهوكونه يروی عن الحسن قدرَ ما يرويه جملةُ تلامذه ـــ كان كذبا ظاهرًا، فلذا تركه اهـ.

قال أبو عيسى: (وقد رَوى عن أبان بن أبی عياش غيرُ واحد من الأئمة) كأبی إسحاق الفَزَاری، ويزيد بن هارون، وسفيان الثوری، ومعمر، وغيرهم (وإن كان فيه من الضُّعْف والغفلة ما وَصَفَه به أبو عوانة وغيره) قال احمد بن حنبل: هو متروك الحديث، ترك الناس حديثَه منذ دهر، وقال وكيع: منكر الحديث، وقال ابن معين: متروك الحديث (فلا يُغْتَرّ) من الاغترار، أی لا يُخْدَع، وفی المصرية: فلا تُعتبر(برواية الثقات عن الناس) فإنه لايلزم من رواية الثقات عن الناس كونهم ثقات(لأنه يُروی عن ابن سرين أنه قال: إن الرجل ليحدِّثنی فما أتّهمه) لكونه ثقة مأمونا (ولكن أتّهِم من فوقه) أی شيخه، أی شيخ ابن سيرين قد يكون ثقة مأمونا غير متهم، ويكون شيخ شيخه ضعيفا متهما، فثبت بهذا أن الثقة قد يروی عن غير الثقة.

مثال أول: قال أبو عيسى: (وقد رَوى غير واحد عن إبراهيم النخعی: أن عبد الله بن مسعود كان يقنت فی وتره قبل الركوع) رواه محمد بن الحسن فی كتاب الآثار، وسنده منطقع، وروى ابن أبی شيبة عن إبراهيم، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحابَ النبی صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون فی الوتر قبل الركوع، وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم اهـ تحفة الأحوذی (٣٤٢:١) وابن أبی شيبة (٣٠٢:٢) وليعلم أن ههنا تصحيف فی الهندية والمصرية كليهما، والمتن الصحيح فی شرح علل الترمذی: لابن رجب رحمه الله.ومنه أثبتناه ههنا.

قال أبو عيسى: (ورَوى أبان بن أبی عياش، عن إبراهيم النخعی، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يقنت فی وتره قبل الركوع، هكذا روى سفيان الثوری، عن أبان بن أبی عياش) خَرَّجه ابن شيبة (وروى بعضهم)

كيزيد بن هارون (عن أبان بن أبي عياش بهذا الإسناد نحو هذا، وزاد فيه: قال عبد الله بن مسعود: وأخبرتني أمي أنها باتت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فرأت النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في وتره قبل الركوع) خَرَّجه ابن أبي شيبة، فرفع أبانُ الحديث الموقوفَ، وزاد خبر أم ابن مسعود، وهاتان الزيادتان تفردبهما أبان قال في الكوكب: وهذا وإن كان ممكنا: أن يكون ابن مسعود رآه صلى الله عليه وسلم بعينه، وسمعه بأذنه: قنت قبل الركوع، وسمع من أمه أيضًا، إلا أن ذلك لما كان منفردًا بروايته ابنُ أبي عياش ـــ بخلاف سائر الثقات، فإن أحدًا منهم لم يذكره ـــ صارمتهما اهـ، فلا تقبل زياته لأنه متروك.

قال أبو عيسى: (وأبان بن أبي عياش وإن) وصلية (كان قد وُصف بالعبادة والاجتهاد) فيها(فهذه حاله في الحديث) قال ابن حبان: كان من العباد، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسنَ، فكان يسمع من كلامه، فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لايعلم، ولعله حدَّث عن أنس بأكثر من الف وخمس مائة حديث، مالكثير شيئ منها أصل اهـ. تهذيب (والقوم) يعني المحدثين (كانوا أصحاب حفظ) وإتقان (فرب رجل ـــ وإن كان صالحاً ـــ لايقيم الشهادة ولا يحفظها) أي هو في إقامة الشهادة غير جيد، فكذلك هؤلاء الضعفاء من المحدثين (فكل من كان متَّهما في الحديث بالكذب، أو كان مغفَّلا يخطئ الكثيرَ) صفة كاشفة (فالذي اختاره أكثرأهل الحديث من الأئمة: أن لا يُشْتَغَلَ بالرواية عنه؛ ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم؟)

وهنا زيادة في المصرية: هكذا:

مثال ثان: قال أبو عيسى: (أخبرني موسى بن حزام، سمعت صالح بن عبد الله يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندي) أحد التلفي، اسمه حفص بن سلم، وهَّاه قتيبة شديدا، وكذبه ابن مهدي، طال عمره، وبقي إلى سنة ثمان ومائتين (فجعل يروي عن عون بن أبي شَدَّاد) العَقيلي، أبو معمر البصري، مقبول (الأحاديثَ الطوالَ التي كانت تُروى في وصية لقمان، وقتلِ سعيد بن جبير، وما أشبه هذه الأحاديث، فقال له ابن أخي أبي مقاتل: يا عم! لا تقل: حدثنا عون فإنك لم تسمع هذه الأشياء) منه (قال: يا بني! هو كلام حسن!) فمثل هؤلاء المتساهلين الكذابين المفترين كيف تجوز الرواية عنهم؟

أهلُ الصدق غيرُ الحفاظ لايُحتج بحديثهم إذا تفردوا به

قال أبو عيسى: (وقد تكلّم بعضُ أهلِ الحديث فى قوم من اجلّة أهل العلم، وضعّفوهم من قبل حفظهم، ووثّقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وَهِمُوا فى بعض مارَوَوْا) أى فى التوثيق مراتبُ فبعضُهم شدَّد فى أمر التعديل، فعدَّ الجرحَ القليل الذى احرى أن يُغضَى عنه: جَرْحًا وتركه وبعضهم جعله عفواً، فأخذ عنه؛ وقد يفعل مثلَ ذلك واحد منهم: بأن يبين ضعفه إذا اعتبر الشدة ثم يروى عنه إذا نظر إلى العفو اهـ الكوكب قال الحافظ: كل طبقة من نُقَّاد الرجال لايخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان الثورى، وشعبة أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى اشد منه؛ ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد منه؛ ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخارى، وأبو حاتم أشد منه اهـ هامش الكوكب.

١ – محمد بن عَمرو بن علقمة الليثى

قال أبو عيسى: (وقد تكلّم يحيى بن سعيد القطان فى محمد بن عَمرو) بن علقمة بن وقّاص الليثى المدنى صدوق له اوهام، مات سنة ١٤٥هـ من رجال الستة (ثم روى عنه) أى بين ضعفه إذا اعتبر الشدة، ثم روى عنه إذا نظر إلى العفو.

قال أبو عيسى: (حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد العطار البصرى، ناعلى بن المدينى، قال: سالتُ يحيى بن سعيد، عن محمد بن عَمرو بن علقمة؟) اى كيف هو؟ (فقال: تريد العفوَ أو تُشدِّد؟) أى اقول فيه قولاً لَيِّنًا، أو الحقَّ المُرَّ؟ (قلت: لابل اشدِّد) أى قل قولاً حقًا، ولو كان مُرًّا (فقال: ليس هو ممن تريد) أى ليس هو فى أعلى مراتب الضبط والإتقان (كان يقول: حدثنا) كلمة حدثنا زيادة من تهذيب ابن الحجر (٩: ٣٧٦) (أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) أى يُسند جميعَ أحاديثه عن هذين الشيخين، وكيف يمكن ذلك؟ فلَيَّنه القطان أى جعله غير محتاط فى الأسانيد (قال يحيى) القطان (وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عَمرو) هذا (فقال) مالك (فيه نحوَ ماقلتُ لك) كلمة لك زيادة من تهذيب ابن الحجر رحمه الله.

٢- عبد الرحمن بن حرملة

(قال على) بن المديني (قال: يحيى) القطان: (ومحمد بن عمرو) بن علقمة (أعلى من سهيل بن ابى صالح) ذكوان السَّمّان، أبو يزيد المدنى، صدوق تغيّر حفظه بأخرةٍ، روى له البخارى مقرونا وتعليقا (وهو) اى محمد بن عَمرو (عندى فوق عبدِ الرحمن بن حرملة) وعبد الرحمن هذا الذى ذكر يحيى القطانُ أن محمد بن عَمرو فوقه: هو أسلمى مدنى، صدوق، ربما خطأ، روى له مسلم والأربعة (قال على: فقلت ليحيى: ما رأيتَ من عبد الرحمن بن حرملة؟) اى ايَّ شيىٍ رأيت فى عبد الرحمن حيث قلتَ: هو دون محمد بن عَمرو؟ (قال: لو شئتُ أن أُلَقِّنَه لفعلت، قلت: كان يُلَقَّن؟ قال: نعم) والتلقين: أن يقال له فى الحديث الموقوف: هذا الحديث مرفوع، فيقبله ويوصله ويرفعه، وكذا عكسه، وكذا يلقَّن فيبدِّل فى السند قومًا بقوم، كما فى تهذيب ابن حجر (٤: ١٢٤)

٣- شريك بن عبد الله النخعى ٤- أبوبكر بن عياش المُقرىء الكوفى

٥- الربيع بن صَبِيح ٦- مبارك بن فضالة

(قال على) بن المدينى: (ولم يرو يحيى) القطان (عن شريك) بن عبد الله النخعى الكوفى القاضى، صدوق يخطئ كثيرًا، تغيَّر حفظُه منذ ولّى القضاء بالكوفة (ولا عن أبى بكر بن عياش) المقرىء الكوفى، ثقة عابد، إلا أنه لما كَبِر ساء حفظُه، وكتابه صحيح (ولا عن الرَّبيع بن صَبِيح) السعدى البصرى، صدوق، سيئ الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا (ولا عن المبارك بن فَضَالة) البصرى، صدوق، يدلِّس تدليس التسوية، مات سنة ١٦٦هـ روى له البخارى تعليقا، والأربعة إلا النسائى.

(قال أبو عيسى: وإن) وصيلة (كان يحيى بن سعيد) القطان (قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يَتْرُكِ الروايةَ عنهم أنه) اى لأنه (اتَّهَمَهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم)

(وذُكر عن يحيى بن سعيد) القطان (أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرةً هكذا ومرة هكذا، لايَثْبُتُ على رواية واحدة: تركه)

(وقد حدَّث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبدُ الله بنُ المبارك)

فاعل حدَّث (ووكيع بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من الأئمة)

٧- سُهيل بن أبى صالح ٨- محمد بن إسحاق

٩- حماد بن سلمة ١٠- محمد بن عَجلان

قال أبو عيسى: (وهكذا تكلم بعض أهل الحديث فى سُهيل بن أبى صالح) ذكوان السَّمَّان، قال يحيى القطان: محمد بن عَمرو أعلى من سهيل بن أبى صالح، كما تقدم، وقال ابن معين: حديثه ليس بحجة، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به (ومحمدِ بنِ إسحاق) بن يسار، أبوبكر المطَّلبى المدنى، نزيل العراق، إمام المغازى، صدوق يدلِّس، وثقه الجماهير، وكذبه مالك وسليمان التيمى ويحيى القطان ووهيب بن خالد. (وحمادِ بن سلمة) بن دينار البصرى ثقة، عابد، قال البيهقى: هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كَبِرَ ساء حفظُه، فلذا تركه البُخارى اهـ (ومحمد بن عجلان) المدنى، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبى هريرة فتكلم فيه يحيى القطان، كما يأتى (وأشباه هؤلاء من الأئمة: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم فى بعض مارَوَوْا؛ وقد حدَّث عنهم الأئمة)

١ - (حدثنا الحسن بن على الحُلوانى، نا على بن المدينى، قال: قال لنا سفيان بن عيينة: كنا نَعُدُّ سهيل بن أبى صالح ثَبْتًا فى الحديث) اى ذات حَزْم فيه.

٢ -(حدثنا ابن أبى عمر، قال: قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عجلان ثقةً، مأمونا فى الحديث)

قال أبو عيسى: (وإنما تكلَّم يحيى بن سعيد القطان ــ عندنا ــ فى رواية محمد بن عجلان، عن سعيدالمقبرى) فقط(حدثنا أبوبكر) عبد القدوس بن محمد العطَّار البصرى (عن على بن عبد الله) المدينى (قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيدالمقبرى: بعضُها عن سعيد، عن أبى هريرة، وبعضُها عن سعيد، عن رجل، عن أبى هريرة، فاخْتَلَطَتْ علىَّ، فصيَّرْتُها عن سعيد، عن أبى هريرة) وإنما فعل ذلك: لأن زيادة الراوى، حيث لايكون هو مضر للإسناد، بخلاف تركه من حيث كان، فإن الغاية فيه أن يكون مرسلاً، والإرسال مقبول من هؤلاء، سيما فى القدماء، وأما قوله: عن رجل عن أبى هريرة: فليس يعنى به أن الرجل كان مجهولاً، بل الوسائط عن أبى هريرة كانت

مختلفة، ومعلومة كانت عنده ومعتبرة، لأنه كان مجهولاً، وإلا لما صحّ روايته عنه اهـ الكوكب قال في الهامش: وسعيد المقبرى من الثقات ورواة السنة، حتى قال النووى في تهذيبه: اتفقوا على توثيقه، فالظاهر انه لايروى إلا عن الثقة كما لايخفى اهـ.

قال أبو عيسى: (فإنما تكلّم يحيى بن سعيد ـــ عندنا ـــ في ابن عجلان لهذا) اى لأن ابن عجلان جعل أحاديث سعيد المقبرى كلّه عن أبى هريرة، مع أن بعضه بالواسطة (وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثيرَ) من الأحاديث، فهذا يدل على أن ابن عجلان ليس عنده بضعيف.

١١ - محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى

ابن أبى ليلى: يُطلق على أربعة: ١- محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة، كان من جِلّة الفقهاء، وله حديث كثير، وهو صدوق لا يُتّهم بتعمُّد الكذب، ولكنه كان سيئ الحفظ جدًا ويقال له: ابن أبى ليلى الصغير، وهو المراد ههنا. ٢- وعلى أبيه، وهو ثقة، ويقال له: ابن أبى ليلى الكبير. ٣- وعلى أخيه عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وهو ثقة. ٤- وعلى ابن أخيه: عبد الله بن عيسى، وهو ثقة كذلك.

قال أبو عيسى: (وهكذا من تكلم في ابن ابى ليلى: إنما تكلّم فيه من قبل حفظه، قال على) بن المدينى (قال يحيى بن سعيد) القطان (روى شعبة عن ابن أبى ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن أبى أيوب، عن النبى صلى الله عليه وسلم في العُطاس) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إذا عَطَسَ أحدكم فليقل: الحمدلله على كل حال، وليقل الذى يَرُدُّ عليه: يرحمك الله، وليقل هو: يهديكم الله، ويصلح بالكم" أخرجه المصنف في الجامع (٢:٩٨) في باب كيف يشمّت العاطس؟ (قال يحيى: ثم لقيتُ ابن أبى ليلى، فحدّثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن على، عن النبى صلى الله عليه وسلم) فغيَّر الإسناد من سوء حفظه.

(قال أبو عيسى: ويُروى عن ابن ابى ليلى نحو هذا غيرُ شيئ) اى غير حديث واحد، اى يروى عنه نحوَ هذا الحديث احاديثُ كثيرةٌ بالاضطراب (كان يروى الشيئَ مرة هكذا، ومرة هكذا، يغيِّر الإسناد وإنما جاء هذا) التغيير (من قبل حفظه) لا من سوء طويته (لأن أكثر من مَضَى من أهل العلمِ كانوا لايكتبون) الحديث، بل يعتمدون على

الحفظ (ومن كتب منهم: إنما كان يَكتب لهم بعد السماع) أى حينما كانوا يرجعون من مجلس السماع يَكتب لهم وَرّاقُهم..... وهذا كأنه جواب سؤال، وهو: لماذا يخطئ ابن أبى ليلى؟ ولما ذا لايكتب حديثه ليأمن من النسيان؟ فأجاب: أكثر من مضى إلى آخره.

وقال أبو عيسى: (وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبى ليلى لا يُحْتَجُّ به) اى ليس يحيى متفردًا بالكلام فى ابن أبى ليلى، بل وافقه ابن حنبل أيضاً.

١٢ – مجالد بن سعيد ١٣ – عبد الله بن لَهِيْعَة

قال أبو عيسى: (وكذلك من تكلَّم من أهل العلم فى مُجَالدبن سعيد) الهَمْدانى، أبو عَمرو الكوفى، ليس بالحافظ، وقد تغيَّر فى آخر عمره، وكان يقبل التلقين (وعبد الله بن لَهِيْعَة) الحضرمى، أبو عبد الرحمن المصرى القاضى، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه (وغيرهما: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم، وكثرة خَطَئِهم؛ وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة)

فذلكة القول: (فإذا تفرَّد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يُتَابع عليه، لم يُحْتَجُّ به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبى ليلى لايُحْتَجُّ به؛ إنما عَنَى إذا تفرَّد بالشيئ؛ وأشدُّ مايكون هذا) أى عدم الاحتجاج بحديثه (إذا لم يَحْفَظِ الإسناد: فزاد فى الإسناد، أو نقص، أو غَيَّرَ الإسناد، أو جاء بما) أى باللفظ الذى (يتغيير فيه المعنى)

جواز الرواية بالمعنى وكذا اختصار الحديث إذا لم يتغير بهما المراد

قال أبو عيسى: (فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغَيَّر اللفظَ) أى لفظ الحديث (فإن هذا واسعٌ عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى) أى يجوز الرواية بالمعنى إذا لم يتغير المراد، وكون الرواية بالحرف أعلى مرتبة وأولى درجة.

١ – (حدثنا محمد بن بشار، نا عبد الرحمن بن مهدى، نا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن محكول، عن واثلة بن الأسقع) رضى الله تعالى عنه وعنهم (قال: إذا حدثناكم على المعنى فَحَسْبُكم) هذا مختصر، وأخرجه البيهقى مطولاً عن مكحول، قال: دخلتُ أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع، فقلنا له: يا ابن الأسقع! حدثنا بحديث

سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس فيه وهم، ولامزيد، ولا نسيان، فقال: هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئًا؟ فقلنا: نعم، وما نحن له بحافظين جداً، إنا لنزيد الواو والألف، وننقص، قال: فهذا القرآن مكتوب بين اظهركم، لاتألونه حفظا، وأنتم تزعمون: أنكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ عسى أن لانكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى اهـ تدريب الراوى (٢: ١٠٠) وَروى أبو داود (حديث ٢٩٦٤) والنسائى عن الغَرِيف بن عياش الديلمى، عن واثلة بن الأسقع بمعناه.

٢ - (حدثنا يحيى بن موسى، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، قال: كنتُ أسمعُ الحديث من عشرة) شيوخ (اللفظ مختلف، والمعنى واحد) أى ألفاظ رواياتهم مختلفة، ومعناهاواحد.

٣ - (حدثنا أحمد بن مَنيع، نامحمد بن عبد الله الأنصارى، عن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعيُّ، والحسنُ، والشَّعبى: يأتون بالحديث على المعانى) أى يؤدون المعانى، ولايهتمون بالألفاظ (وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ورَجاء بن حَيْوَةَ: يُعيدون الحديث على حروفه) أى كان هؤلاء إذا حدثوا الحديث أول مرة، ثم يحدثونه مرة أخرى: فيحدِّثونه على لفظه الأول، ولا يغيرونه، ولايروون الحديث على المعنى.

٤ - (حدثنا على بن خَشْرم، نا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول قال: قلت لأبى عثمان النَّهْدِىِّ: إنك تحدِّثنا بالحديث، ثم تحدثنا به على غير ما حدَّثتنا) أى على غير اللفظ الذى حدَّثتنا به أولاً (قال: عليك بالسَّماع الأول) أى عليك باللفظ الذى سمعتَه منى أولاً، وأما الذى سمعتَه ثانيا فهو على المعنى، لأنه كان يرويه أول مرة بحسب ألفاظه.

٥ -(حدثنا الجارود) بن مُعاذ السُلمى الترمذى (نا وكيع، عن الربيع بن صَبيح، عن الحسن) البصرى (قال: إذا أصبتَ المعنى) أى معنى الحديث (أجزأك) أى يكفيك، أى إذا حدثتَ الحديثَ على المعنى، لا على اللفظ، فهو جائز كافٍ، لأن التحديث على اللفظ ليس بمتحتم.

٦ - (حدثنا على بن حُجر، نا عبد الله بن المبارك، عن سَيْف هو ابن سليمان) المخزومى المكى، ثقة ثبت (قال: سمعتُ مجاهدًا يقول: انقص من الحديث إن شئتَ، ولا تزد فيه) ذهب الأكثرون إلى جواز اختصار الحديث، بشرط أن يكون الذى يختصره

عالمًا، لأن العالم لاينقص من الحديث إلا مالاتعلق له بما يُبقيه منه، أى يختصره بحيث لايختلف الدلالة، ولايختلُّ البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ماله تعلق بالمذكور، كترك الاستثناء وغيره اهـ قاله فى شرح النخبة.

٧- (حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث، نازيد بن حُباب، عن رجل قال: خرج إلينا سفيان الثورى، فقال: إن قلتُ لكم: إنى أحدِّثكم كماسمعتُ فلاتصدقونّى، إنما هو على المعنى) أى الحديث الذى أحدثكم به، فهو على المعنى، لا على اللفظ الذى سمعتُه من شيوخى.

٨- (حدثنا الحسين بن حُريث، قال سمعتُ وكيعا يقول: إن لم يكن المعنى واسعًا) أى إن لم تكن الرواية بالمعنى جائزًا (فقد هلك الناس) لأنهم يروون بالمعنى، لا على اللفظ، ويكون فيه التعليم مضيِّقا.

اعلم أن الجمهور والأئمة الأربعة ذهبوا إلى أنه يجوز الرواية بالمعنى، إذا قطع بأداء المعنى، لأن ذلك هو الذى تشهد به أحوال الصحابة والسلف، ويدل عليه روايتُهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة؛ وروى ابن مَندة فى "معرفة الصحابة" والطبرانى فى "الكبير" مرفوعاً: " إذا لم تُحلوا حرامًا، ولم تُحرموا حلالاً، وأصبتم المعنى فلا بأس" وذُكر هذا الحديث للحسن البصرى، فقال: لولا هذا ما حدَّثنا.

ومن أقوى حُجَج الجواز: الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم، للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى.......... ولكن لاشك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه، دون التصرف فيه اهـ قاله الحافظ فى شرح النخبة.

الحفَّاظ المتقنون وتفاضل درجاتهم

(قال أبو عيسى:) زيادة من المصرية (وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحفظ والإتقان، والتَثبُّت عند السماع) أى فضيلة أهل العلم من الحفاظ المتقنين بعضهم على بعض بالحفظ والإتقان، والتثبت عند السماع، فمن كان أحفظَ وأتقنَ وأثبتَ فهو أفضل وأثبت وأكبر.......... وتثبَّت فى الأمر:أى تأنّى فيه ولم يَعجَل.......... وعند السماع: ظرف للتثبُّتِ فقط، أى يجلس فى مجلس التحديث متمكنا بوقار وهيبة، وقد كان مالك يفعل

ذلك، كان يكره أن يسمع الحديث وهو قائم، كما يأتي، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم (مع أنه لم يَسْلَم من الخطأ والغلط كثير أحد) وفي المصرية: كبيرُ احدٍ، وهما بمعنىً كما في الكوكب (من الأئمة مع حفظهم) أي الحفاظ المتقنون أيضا: لم يَسْلَم احد منهم من الخطأ والوهم، لأن الإنسان مُرْكب الخطأ والنسيان، قال ابن معين: لستُ اعجب ممن يحدّث فيخطئ، إنما اعجب ممن يحدّث فيصيب، وقال ابن المبارك: ومن يَسْلَم من الوهم؟! وقد وَهَمَتْ عائشةُ جماعةً من الصحابة في روايتهم للحديث، فلابد ان يُغْمَضَ في قليل الوهم والخطأ منهم.

١ – أبو زُرعةَ بن عمرو بن جرير

قال أبو عيسى: (حدثنا محمد بن حُميد الرازي، ناجرير، عن عُمارة بن القَعْقَاع قال: قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدَّثتني فحدِّثني عن أبي زُرعة بن عَمرو بن جرير) بن عبد الله البَجَلي الكوفي، اختلف في اسمه، وكان ثقة يَروى عن جده جرير، وعن أبي هريرة، روى له الجماعة (فإنه حدَّثني مرة بحديث، ثم سألته بعد ذلك لسنين فما أَخْرَمَ منه حرفًا) أي ما ترك وما نقص من الحديث حرفًا، والمجرد من باب ضرب، يقال: ما خَرَمَ من الحديث حرفًا: أي ما نقص.

٢ – سالم بن أبي الجَعْد

(حدثنا أبو حفص عمرو بن علي) الفلّاس (نا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور قال: قلت لإبراهيم: مالسالم بن أبي الجَعْد) الغَطَفاني الأشجعي الكوفي، روى له الجماعة، مات سنة ٩٧ أو بعده (أتمّ حديثا منك؟) أي لما يكون حديثه أتمّ من حديثك؟ (قال: لأنه كان يكتب) فيبقى حديثه محفوظا عن النقص والتغيير، وأما أنا فلا أكتب، وأروى على المعنى، فيقع فيه شيئ من النقصان والانخرام.......... وهذا يدل على أولوية الرواية باللفظ، وإلا لم يكن لذلك مدح.

٣ – عبد الملك بن عمير

(حدثنا عبدالجبار بن العلاء بن عبد الجبار، نا سفيان قال: قال عبدالملك بن عمير: إني لأحدث بالحديث، فما أَدَعُ) أترك (منه حرفًا) وكان عبدالملك هذا ثقة، فصيحا،

روى له الجماعة، وقد تغيير حفظه، مات وله مائة وثلاث سنين.

٤ – أبو الخَطاب قتادة بن دِعَامة السَّدوسى البصرى (ت ١١٧هـ)

(حدثنا الحسين بن مَهدى البصرى، نا عبد الرزاق، نا معمر قال: قال قتادةُ: ما سمعتْ أذُناى شيئا قطُّ إلا وَعَاه) أى فهمه وحفظه (قلبى) ثبت بهذا أنه رحمه الله كان حافظًا بالغاً فى الحفظ غايتَه. قال سعيد بن المسيب: ما أتانى عراقى أحفظ من قتادة. وقال مطر الورّاق: كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظًا، وكان إذا سمع الحديث أخذه العَويل والزويل: الحركة والبكاء: حتى يحفظه.

٥– محمد بن شِهاب الزهرى (ت ١٢٤هـ)

(حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى، نا سفيان بن عيينة، عن عَمرو بن دينار قال: مارأيتُ أحدًا أَنَصَّ) اى أرفع واسند (للحديث من الزهرى) اى هو أحسن سوقا للحديث أخرجه الترمذى فى الجامع (٦٩:١) نَصَّ (ض) الحديث: رفعه وأَسْنَدَه إلى المحدِّث عنه. وقال عَمرو بن دينار: وما رأيت أحداً الدنانير والدراهم أهون عنده منه أى من الزهرى، إن كانت الدنانير والدراهم عنده بمنزلة البَعْر اهـ وكان رحمه الله من الأئمة الأعلام الحفاظ الأثبات.

٦– يحيى بن أبى كثير الطائى (ت ١٢٩هـ)

(حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهرى، نا سفيان بن عيينة قال: قال أيوب السَّخْتِيانى: ما علمتُ أحدًا كان أعلمَ بحديث أهل المدينة بعد الزهرى: من يحيى بن أبى كثير) كان رحمه الله أحدَ الأئمة الربانين، والحفاظ المتقنين، وقال شعبة: حديث يحيى بن أبى كثير أحسن من حديث الزهرى، وضعَّف يحيى بن سعيد مرسلاتِه، وقال: هى شِبْهُ الريح، وقال أحمد: لاتعجبنى مراسيلُه، لأنه قد روى عن رجال صغار ضعاف.

٧– أيوب بن أبى تَمِيْمَة السختيانى البصرى (ت ١٣١هـ)

(حدثنا محمد بن إسماعيل) البخارى (نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد قال: كان ابن عَون) هو عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبَان البصرى، من أقران أيوب فى العلم والعمل

والسّن (ت ١٥٠هـ) (يحدّث) اى عن محمد بن سيرين (فإذا حدّثه عن أيوب) عن ابن سيرين (بخلافة: تركه) اى ترك ابن عون حديثه الذى رواه عن ابن سرين (فاقول) اى حماد بن زيد يقول: (قد سمعته) اى يقول حماد: قد سمعت انت الحديث من ابن سرين، فَلِمَ تركتَ حديثك الذى سمعته منه، واخذت بحديث أيوب عن ابن سرين؟ (فيقول: إن ايوب كان أعلمَنا بحديث محمد بن سيرين) اى كان هو أحفظنا وأثبتنا، فلذا آخذ بحديثه، وأترك حديثى.

وكان رحمه الله أحدَ الأعلام الربانيين الحفاظِ الأثبات، قال هشام بن عروة: ما قدِم علينا احد من أهل العراق أفضل من أيوب السختيانى ومسعر اهـ وقال ابن المبارك: لم أر رجلًا أفضل من أيوب اهـ وكان رحمه الله يحفظ، ولا يكتب، فهَمَّ شعبةُ أن يترك حديثه، قال يحيى: وكان أيوب خيرًا من شعبة، ولكن هَمَّ بذلك لحال أنه كان يحفظ، ولم يكن يكتب.

٨- مِسْعَر بن كِدَام الهلالى الرؤاسى (ت ١٥٣هـ)

(حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله) المدينى (قال: قلت ليحيى بن سعيد) القطان: (أيُهما أثبت: هشام الدّستوائى أو مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس) وكان أحدَ الأئمة الأعلام الكوفيين، كان ابن عيينة يحدث عنه، ويقول: كان مسعر من معادن الصدق، وكان شعبة وسفيان إذا اختلفا، قالا: اذهبا بنا إلى الميزان: مسعرٍ، وقال شعبة: كنا نسمى مسعرًا المصحف، كأنه يريد اتقانه وضبطَه، وكان مسعرقانتالله مخلصا، يجتنب الشهرة، ويحب الخمول، وقد نسب إلى شيئ من الإرجاء، فتكلم فيه الثورى وشريك بسبب ذلك.

٩- أبو بِسْطَام شعبة بن الحجّاج العتكى الأزدى الواسطى البصرى

١- (حدثنا أبوبكرعبد القدوس بن محمد، حدثنى أبو الوليد) الطيالسى (قال: سمعتُ حمادَ بن زيد، يقول: ماخالفنى شعبة فى شيئ إلا تركتُه) اى تركت الشيئ الذى خالفنى فيه شعبة، لأن حماد بن زيد يظن شعبةَ أحفظ وأتقن من نفسه.

٢- (قال) أبو عيسى: (قال أبوبكر: وحدثنى أبو الوليد قال: قال لى حماد بن سلمة: إن أردت الحديث) اى أردت رواية الحديث عن أحد(فعليك بشعبة) اى فالزمه.

٣-(حدثنا عبد بن حُميد، نا أبوداود قال: قال شعبة: ما رَوَيْتُ عن رجل حديثا واحدًا إلا أتيتُه أكثر من مرة) لسماع ذلك الحديث، والتثبت فيه، لأن شعبة كان لايرضى ان يسمع الحديث مرة (والذى رويتُ عنه عشرة أحاديث: اتيعه أكثر من عشرة، والذى رويتُ عنه خمسين حديثا: أتيته أكثر من خمسين مرة، والذى رويتُ عنه مائة: اتيعه أكثر من مائة مرة، إلا حَيَّان) بن إياس (الكوفى البارقى) الأزدى (فإنى سمعت منه هذه الأحاديث، ثم عُدت إليه، فوجدته قدمات)

٤-(حدثنا محمد بن إسماعيل، نا عبد الله بن أبى الأسود، نا ابن مهدى قال: سمعت سفيان) الثورى(يقول: شعبةُ أمير المؤمنين فى الحديث) أى هو إمام المحدثين.

٥- (حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله) المدينى (قال: سمعتُ يحيى بن سعيد) القطان(يقول: ليس أحدٌ أحبَّ إلىَّ من شعبة، ولايَعْدِلُه) أى لايوازيه ولايماثله (أحدٌ عندى؛ وإذا خالفه سفيانُ) فى شيئ من إسناد الحديث (أخذتُ بقول سفيان) لأنه عندى أثبت (قال على: قلت ليحيى: أيُّهماكان أحفظَ للأحاديث الطِوال) جمع الطويل (سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أَمَرَّ فيها) أى أسرع مرورًا فى قراء تها، لكثرة تشاغله بحفظها (قال يحيى بن سعيد: وكان شعبةُ أعلمَ بالرجال: فلانٍ عن فلانٍ) يعنى بالرجال: الإسنادَ كفلان عن فلان (وكان سفيانُ صاحبَ الأبواب) يعنى بالأبواب: الأبوابَ الفقهية والمسائلَ الشرعية، أى كان سفيان أفقهَ من شعبة.

واعلم أن الإمام شعبة: هو أول من وسع الكلام فى الجرح والتعديل، واتصال الأسناد وانقطاعها، ونقَّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشان تبع له فى هذا العلم، وقال صالح بن محمد الحافظ: أول من تكلم فى الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تبعه يحيى بن مَعين، وأحمد بن حنبل؛ وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: كان شعبة أمة وحده فى هذا الشان يعنى فى الرجال، وبصرِه فى الحديث، وتثبعه وتنقيته للرجال اهـ شرح علل الترمذى لابن رجب رحمه الله.

١٠- عبد الرحمن بن عَمرو الأوزاعى ١١- حماد بن زيد

(حدثنا عَمرو بن على) الفلاَّس (قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: الأئمة فى الأحاديث أربعة: سفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأوزاعى، وحماد بن زيد) هذه

زيادة من المصرية وشرح علل الترمذی.

(الف) أبو عمرو عبدالرحمن بن عَمرو الأوزاعی: إمام أهل الشام، وأحد الأئمة الأعلام، قال مالك: الأوزاعی إمام يُقتدى به، وكان مالك يرجِّحه على سفيان الثوری وغيره، وقال ابن معين: الأوزاعی اثبت من سفيان بن عيينة. وقال الفلاس: الأئمة خمسة: الأوزاعی بالشام، والثوری بالكوفة، ومالك بالحرمين، وشعبة وحماد بن زيد بالبصرة؛ وقال ابن مهدی: لم يكن بالشام اعلم بالسنة من الأوزاعی.

(ب) أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم البصری: أحد الأئمة الأعلام الأثبات، قال أحمد: هو من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إلیّ من حماد بن سلمة يعنی فی صحة الحديث؛ وكان رحمه الله ضريرًا، وكان يحفظ حديثه كلّه؛ ولمامات حماد بن زيد، قال يزيد بن زُريع: مات سيد المسلمين.

١٢ – سفيان بن سعيد الثوری (ت ١٦١هـ)

(حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث، قال: سمعت وكيعا يقول: قال شعبةُ: سفيان أحفظ منی، ما حدَّثنی سفيان عن شيخ بشيئ، فسألته) أی فسألت ذلك الشيخ عن ذلك الشيئ (إلا وجدته كما حدثنی) أی وجدت ذلك الشيئ عند ذلك الشيخ مثل ما حدثنی به سفيانُ بغير زيادة ونقصان.

كان الثوری رحمه الله من الأئمة المجتهدين، والعلماء الربانيين الحفاظ المبرزين، وقد قال فيه شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم النبيل، وابن معين وغيرهم: إنه أمير المؤمنين فی الحديث، وذكر يحيی: شعبةَ وسفيان، فقال: سفيان أقل خطأ: لأنه يرجع إلى الكتاب، وقال: سفيان فوق مالك فی كل شيئ.

١٣ – مالك بن أنس: إمام دار الجهرة (ت ١٧٩هـ)

١ – قال أبو عيسی: (سمعت إسحاق بن موسى الأنصاریَّ، قال: سمعت معن بن عيسى، يقول: كان مالك بن أنس يشدِّد فی حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فی الياء والتاء ونحوِ هذا) أی لايجوِّز أدنی تبديل فی الحديث.

٢ –(حدثنا أبو موسى، لی إبراهيم بن عبد الله بن قُرَيْمٍ) زِنة حسين (الأنصاری

قاضى المدينة، قال: مَرَّ مالك بن أنس على أبى حازم) سلمة بن دينار المدنى (وهو جالس) يحدِّث (فَجَازَه) اى لم يقف عنده(فقيل له لِمَ لم تسمع الحديث؟ (فقال: إنى لم اجد موضعا أجلس فيه، فكرهتُ أن آخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائم) لأن ذلك يوجب انتشارًا فى الطبيعة، فلعلّى لا أتحمّل الحديث على وجهه، ويتغير علىّ لفظُه؛ وكذلك فى سماع الحديث قائما، والمحدِّث يحدِّث جالسًا: نوعُ إساءةِ الأدب، وكان مالك أشدَ تعظيما لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك، وهو يحدِّثنا، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، ومالك يتغير لونُه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرّق الناس قال: إنما صبرتُ إجلالاً للحديث.

٣-(حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد) القطان: (مالك عن سعيد بن المسيب) أى مرسلات سعيد بسند مالك (أحبُّ إلىّ من سفيان الثورى عن إبراهيم النخعى، قال يحيى: ما فى القوم) يعنى المحدثين (أحد أصَحُّ حديثا من مالك بن أنس، كان مالك إمامًا فى الحديث)

١٤ – يحيى بن سعيد القطّان (ت ١٩٨هـ)

قال أبو عيسى: (سمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت احمد بن حنبل يقول: ما رأيتُ بِعَيْنِى مثل يحيى بن سعيد القطان) خليفة شعبة، والقائم بعدَه مقامه فى هذا العلم، وعنه تلقّاه أئمةُ هذا الشان، كأحمد، وعلى، ويحيى بن معين ونحوهم؛ وسئل أحمد: عن يحيى وابن معين ووكيع، فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثا، وأثبتهم؛ وقال أيضًا: يحيى بن سعيد: إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة. وقال ابن المدينى: يحيى بن سعيد: اعرف بمخارج الأسانيد، واعرف بمواضع الطعن: من جميعهم.

١٥ – عبد الرحمن بن مهدى ١٦ – وكيع بن الجَرَّاح

١ – (قال) أحمد بن الحسن: (وسئل أحمد عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدى، فقال: وكيع أكبر فى القلب) أى هو عظيم القدر عندى (وعبد الرحمن إمام) فى الحديث، فكأنه سوّى بينهما، أو فضّل عبد الرحمن، والله أعلم بمراده.

٢ – قال أبو عيسى: (سمعت محمد بن عَمرو بن نَبْهَان بن صفوان الثقفى البصرى،

يقول: سمعت على بن المدينى يقول: لو حَلفتُ بين الركن) أى الحجر الأسود(والمقام) أى مقام إبراهيم عليه السلام (لَحَلَفتُ: إنى لم أر أحدًا أعلمَ من عبد الرحمن بن مهدى)

(الف) عبد الرحمن بن مهدى البصرى: قرين يحيى بن سعيد القطان، قال أحمد: كان حافظا، وكان يتوقّى كثيرًا، كان يحب أن يحدث باللفظ، قال: هو إمام من أئمة المسلمين، وقال أيضا: كان عبد الرحمن بن مهدى خُلق للحديث. توفى سنة ١٩٨هـ.

(ب) وكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسى الكوفى، أحد الأئمة الأعلام، قال أحمد: كان وكيع ضابطا، وكان أحفظ من ابن مهدى كثيرًا؛ وقال يحيى بن يمان: إن لهذا الحديث رجالاً، خلقهم الله منذ خلق السماوات والأرض، وإن وكيعًا منهم. توفى سنة ١٩٦هـ.

(قال أبو عيسى: والكلام فى هذا) أى فى منازل أهل العلم وتفاضلهم (والرواية عن أهل العلم تكثر) أى الروايات فى هذا الباب كثيرة(وإنما بينا شيئًا منه على الاختصار، لِيُسْتَدَلَّ به على منازل) أى مراتب(أهلِ العلم، وتفاضلِ بعضهم على بعض فى الحفظ والإتقان، فمن تكلّم فيه) أى فى ذلك الأمر (من أهل العلم) فلينظر (لأىِّ شيئ تكلم فيه) أى فى ذلك الأمر؟ هل تكلم فى بيان مراتب الرواة أو تفاضلِهم فيما بينهم لأن بعض الأقوال يبين مرتبةَ الراوى، وبعضها يبين فضيلةَ بعضهم على بعض.

التسوية بين حدثنا وأخبرنا

(قال أبو عيسى: والقراءةُ) مبتدأ (على العالم) أى المحدِّث (إذا كان يحفَظُ) العالمُ (ما يُقْرَأُ عليه) من الحديث (أو يُمْسِكُ أصلَه) أى كتابه(فيما يُقرأ عليه إذا لم يَحْفَظ) ظرف لقوله: يُمسك (هو صحيح عند أهل الحديث) خبر مبتدأ (مثلَ السَّماع) يعنى أن القراءة على العالم والعَرْضَ عليه صحيح كصحة السماع من العالم، لافرق بينهما.

قال السيوطى فى التدريب: اختلفوا فى مساواة القراءة على الشيخ للسماع من لفظه فى المرتبة، ورجحانه عليها، على ثلاثة مذاهب:

فَحُكى المساواةُ عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومعظم علماء الحجاز والكوفة، والبخارى وغيرهم، وروى ذلك عن على وابن عباس...... ولكن هذه المساواة فى صحة الأخذ بها، لا فى اتحاد المرتبة.

وقال جمهور أهل المشرق بترجيح السَّماع على القراءة...... واختار ابن حجر: أن محلَّ ترجيحِ السماع: ما إذا استوى الشيخ والطالب، أو كان الطالب أعلم، لأنه أوعى لما يسمع، فإن كان مفضولاً فقراءته أولى، لأنها اضبط له.

وحُكي عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيرهما: ترجيحُ القراءة على السماع، ويقولون: قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك، وقالوا: إن الشيخ لو غلط لم يتهيأ للطالب الردُّ عليه اهـ بحذف وتغيير واختصار.

١ - (حدثنا حسين بن مهدي البصري، نا عبد الرزاق، نا ابن جُريج، قال: قرأتُ على عطاء بن أبي رَباح) الحديث (فقلت له: كيف أقول) عند التحديث؟ (فقال: قل: حدثنا) لأن "حدثنا" يساوي "أخبرنا"

٢ - (حدثنا سُويد بن نصر، نا علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة) نوح بن أبي مريم المروزي (عن يزيد النحوي، عن عكرمة: أن نفراً قدِموا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه) كان رجل جمع أحاديث ابن عباس في صحيفة، فوقعت تلك الصحيفة بأيدي أهل الطائف، فأرادوا أن يقرأ عليهم ابنُ عباس، ليرووا عنه (فجعل) ابن عباس (يقرأ) الكتاب (عليهم، فيقدِّم ويؤخر) في القراءة لأجل ضعف البصر (فقال: إني بَلِهْتُ لهذه المصيبة) إشارة إلى ضعف بصره، وكان قد اشتد ضعفه حتى عمي في آخر عمره...... وبَلِهَ (س) بَلَهًا وبلاهة: ضعف عقلُه وغلبت عليه الغفلة، فهو أَبْلَهُ، والمراد ههنا ضعف البصر، أي ابتليتُ بضعف البصر (فاقرءوا عليَّ) ولايكن في أنفسكم من ذلك حرج (فإن) قراءتكم عليَّ، و(إقراري به كقراءتي عليكم) فثبت مساواةُ القراءة على الشيخ للسماع منه.

٣- (حدثنا سُويد، نا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعتمر، قال: إذا ناول) أي أعطى (الرجلُ كتابَه آخر) أي لآخر (فقال) المعطي: (ارْوِ هذا عني) وفي المناولة يقرأ المعطىٰ له في كتاب المعطِي، فكأنه قرأه عليه (فله أن يَرْوِيَه) أي جاز للمعطَى له أن يروي أحاديث الكتاب عن الرجل المعطِي، ويقال لهذا: "الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة" وهي جائزة معتبرة بالاتفاق، كما يأتي.

٤- قال أبو عيسى: (وسمعت محمد بن إسماعيل) البخاري (يقول: سألت أبا عاصمٍ النبيلَ عن حديث، فقال: اقْرَأْ عليَّ، فاحببتُ أن يقرأهو) بنفسه (فقال: أنت لاتُجيز

القراءة؟!) استفهامُ إنكارٍ (وقد كان سفيان الثورى، ومالك بن أنس يُجِيْزَانِ القراءة) قال البخارى فى صحيحه، فى باب القراءة والعرض على المحدث: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان: القراءة على العالم وقراءته سواء.

٥- (حدثنا أحمد بن الحسن، نا يحيى بن سليمان الجعفى المصرى، قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلتُ حدثنا) أى الحديث الذى قلتُ فى إسناده: حدثنا (فهو ما سمعت مع الناس، وما قلتُ: حدثنى، فهو ما سمعتُ وحدى، وما قلت) فيه: (أخبرنا، فهو قُرِئ على العالم، وأنا شاهد) حاضر (وما قلت: اخبرنى فهو ما قرأتُ على العالم يعنى: وأنا وحدى) تفسير من أحد الرواة.

٦- قال أبو عيسى: (وسمعت أبا موسى محمدَ بنَ المثنّى، يقول: سمعت يحيى بنَ سعيد القطان، يقول: حدثنا وأخبرنا واحد) ورَوى البخارى فى صحيحه عن الحميدى، قال:" كان عند ابن عيينة: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعتُ: واحدًا" قال الحافظ فى الفتح: إيراده قولَ ابن عيينة وحده، دون غيرِه، دالّ على أنه مختارُه؛ واستدلّ البخارى على التسوية بين هذه الصِّيَغِ بحديث ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن من الشّجر شجرةً لايَسْقُطُ ورقُها، وإنها مَثَلُ المسلم، فحدِّثونى ماهى؟" وفى رواية: "أخبرونى" وفى رواية:" أنبئونى" فدلّ ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء اهـ قواعد التحديث ص:٢٠٧.

٧- (قال أبو عيسى: وكنا عند أبى مُصْعَب المدينى، فَقُرِئ عليه بعضُ حديثه، فقلت له: كيف نقول) عند التحديث؟ (فقال: قل: حدثنا أبو مُصْعَبٍ)

قال الحافظ فى الفتح (١ :١٤٤)وهذا لااختلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف:

فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأى الزهرى ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجَّحه ابن الحاجب فى مختصره، ونُقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يُقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائى وابن حبان وابن مندة وغيرهم.

ومنهم من رأى التفرقة بين الصِّيَغِ بحسب افتراق التحمُّل: فيخصون التحديث بما

يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جُريج والأوزاعى والشافعى وابن وهب وجمهور أهل المشرق.

ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ: أفرد، فقال: "حدثنى"، ومن سمع مع غيره: جَمَع؛ ومن قرأ بنفسه على الشيخ: أفرد، فقال: "أخبرنى"ومن سمع بقراء ة غيره: جمع؛ وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التى يُشافِهُ بها الشيخُ من يُجيزه.

وكل هذا مستحسن، وليس بواجب عندهم، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل، وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فتكلفوا فى الاحتجاج له وعليه، بمالا طائل تحته.

نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور، لئلا يختلط، لأنه صار حقيقةً عرفيةً عندهم، فمن تجوّز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده، وإلا فلايؤمن اختلاط المسموع بالمُجاز بعد تقرير الاصطلاح، فيُحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين اهـ.

جوازُ الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة

المناولة: أن يدفع الشيخ أصله، أوما قام مقامَه: للطالب، أو يُحْضِرُ الطالبُ أصل الشيخ، ويقول له الشيخ فى الصورتين: هذه روايتى عن فلان فاروِه عنى؛ وشرطُه: أن يمكِّنه أيضًا من الكتاب: إما بالتمليك أو بالعارية، لينقل منه، ويقابل عليه؛ فإذا خلت المناولة عن الإجازة لم تعتبر.

(قال أبو عيسى: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازةَ) أى جعلها معتبرة (إذا أجاز العالم لأحد أن يروىَ عنه شيئا من حديثه: فله أن يروىَ عنه) أى إذا أجاز العالم لأحد أن يروى عنه شيئا من حديثه، فهذه الإجازة جائزة، قد أجازها بعض أهل العلم، ثم أسند الإمام الترمذى عن أبى هريرة، والحسن البصرى، والزهرى، وهشام بن عروة: ما يدل على صحة الرواية بالإجازة، والاعتبارِ بها.

والإجازة: قد تكون مقارنا بالمناولة، وهى أرفع أنواع الإجازة، لما فيها من التعيين والتشخيص؛ وقد تكون بالوجادة، وهى: أن يجد بخط يعرف كاتبه، فيقول: وجدتُ

بخط فلان، وقد تکون بالوصیة بالکتاب، وهي: ان یوصی عند موته، او سفره، لشخص معین باصله او اصوله، وقد تکون بالإعلام، وهو: ان یعلِّم الشیخ احدًا بانی اروی الکتاب الفلانی عن فلان، وقد تکون الإجازة للجمهور، وقد تکون للمعدوم، وقد تکون الإجازة عامة، وراجع للتفصیل شرح النخبة لابن حجر رحمه الله.

١ -(حدثنا محمود بن غیلان، عن عمران بن حُدَیر) مصغَّر، السَّدوسی، أبو عبیدة البصری ثقة ثقة (عن أبی مِجْلَزٍ) لاحِقِ بن حُمید السَّدوسی البصری (عن بَشیر بن نَهیك، قال: کتبتُ کتابا عن) أحادیثِ (أبی هریرة، فقلت: أَرْوِیْه عنك؟ قال: نعم) لیست هذه مسئلة الإجازة المجردة، بل هی من باب القراء ة علی المحدِّث، ولفظ السخاوی فی المقاصد: رُوی عن بشیر بن نَهیك، قال: کنتُ آتی أبا هریرة، فأکتب عنه، فلما أردتُ فراقَه أتیتُه، فقلت: هذا حدیثك، أحدِّث به عنك؟ قال: نعم، وکذا لفظ الطحاوی وابن حجر، فراجعه من هامش الکوکب.

٢ -(حدثنا محمد بن إسماعیل الواسطی، نا محمد بن الحسن) الواسطی القاضی (عن عوف) بن أبی جمیلة (الأعرابی، قال: قال رجل للحسن: عندی بعضُ حدیثك أَرْوِیه عنك؟ قال: نعم؛ قال أبو عیسی: ومحمد بن الحسن: إنما یُعرف بمحبوب بن الحسن، وقد حدَّث عنه غیر واحد من الأئمة)

٣ - (حدثنا الجارود بن معاذ، نا أنس بن عیاض، عن عبید الله بن عمر) العمری (قال: أتیت الزهری بکتاب، فقلت له: هذا) کتاب (من حدیثك، أَرْوِیه عنك؟ قال: نعم)

٤ -(حدثنا أبوبکر) عبدالقدوس (عن علی بن عبد الله) المدینی (عن یحیی بن سعید) القطان (قال: جاء ابن جُریج) الفقیه، هو: عبدالملك بن عبد العزیز بن جُریج (إلی هشام بن عروة بکتاب، فقال: هذا حدیثك، أرویه عنك؟ فقال: نعم قال یحیی: فقلت فی نفسی: لا أدری أیُّهما) من القراء ة والمناولة (أعجب إلیَّ) ای أحب إلیَّ، کأنه أشار بذلك إلی أنهما عنده سواء.

٥- (وقال علی) بن المدینی (سألت یحیی بن سعید عن حدیث ابن جُریج، عن عطاء) بن أبی مسلم، أبو عثمان (الخراسانی. فقال: ضعیفٌ، فقلتُ: إنه یقول: أخبرنی) ای یصرِّح بالسماع (قال: لاشیئ! إنما هو کتاب دفعه إلیه) فهو یروی عنه، ویقول: اخبرنی عطاء، فروایته عنه روایة بالمناولة غیر المقرونة بالإجازة: فلا تعتبر.

حكم الحديث المرسل، واختلاف العلماء فى قبوله

المرسَل: أن يقول التابعى ــ كبيرا كان أو صغيرا ــ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته صلى الله عليه وسلم كذا، أو نحو ذلك؛ وقد ذكر الترمذى لأهل العلم فيه قولين: أحدهما: أنه لايصح، ومراده: أنه لايكون حجة، وحكاه عن أكثر أهل الحديث، وكذا قال مسلم فى مقدمته، قال: المرسل فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار: ليس بحجة. وثانيهما: أنه حجة، وهو قول الفقهاء: أبى حنيفة، ومالك، والثورى، والأوزاعى وغيرهم، قال أبو داود فى رسالته إلى أهل مكة: أما المراسيل: فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأوزاعى، حتى جاء الشافعى فتكلّم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره اهـ.

وقال ابن رجب رحمه الله: اعلم أنه لاتنافى بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء فى هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه، وعدم اتصال إسناده إلى النبى صلى الله عليه وسلم.

وأما الفقهاء: فمرادهم صحة ذلك المعنى الذى دلّ عليه الحديث، فإذا عَضَدَ ذلك المرسلَ قرائنٌ تدل على أن له أصلاً، قَوِىَ الظنُّ بصحة مادلَّ عليه، فاحْتُجَّ به مع ما احتَفَّ به من القرائن.

وهذا هو التحقيق فى الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعى، وأحمد وغيرهما، لأن فى كلام الشافعى ما يقتضى صحةَ المرسلِ حينئذ، وقال أحمد فى مرسلات ابن المسيب: إنها صحاح، وقال ابن المدينى فى حديث أبى عُبيدة، عن أبيه: إنه منقطع، وهو حديث ثبت. وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبى عبيدة، عن أبيه، فى المسند، يعنى فى الحديث المتصل، لمعرفة أبى عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يات فيها بحديث منكر.

وقد ذكر ابن جرير وغيره: أن إطلاق القول بان المرسل ليس بحجة، من غير تفصيل: بدعة حدثت بعد المائتين اهـ (شرح علل الترمذى لابن رجب رحمه الله ١:٥٤٣ بأدنى تغيير واختصار)

وذكر الترمذى أيضًا كلامَ يحيى بن سعيد القطان فى تفاوت المرسلات. وحاصله: ان المرسلات ليست كلُّها على سواء: فمرسلات عطاء، وأبى إسحاق، والأعمش، والتيمى، ويحيى بن أبى كثير، والثورى، وابن عيينة ضعيفة، وقد أشار إلى عِلّة ذلك: بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب، يعنى أنه كان يأخذ عن الضعفاء، ولا ينتقى الرجال، وهذه العلة مُطّردة فى أبى إسحاق، والأعمش، والتيمى، ويحيى بن أبى كثير، والثورى، وابن عيينة، فإنه عُرف عنهم الرواية عن الضعفاء أيضًا.

ومرسلات مجاهد، وطاووس، وسعيد بن جبير، ومالك، والحسن البَصرى: مقبولة، لأنهم كانوا متحرِّيا فى رواياتهم منتقدًا لمن يروون عنهم.

(قال أبو عيسى: والحديث إذا كان مرسَلًا) والمَعْنِيُّ بالمرسل ههنا ماهو أعلم من المرسل الاصطلاحى.(فإنه لايصح عند أكثر أهل الحديث،قد ضَعَّفه غير واحد منهم:)

١ – (حدثنا علىٌ بن حُجر، أنا بقية بن الوليد، عن عُتبة بن أبى حكيم، قال: سمع الزهرى إسحاقَ بنَ عبد الله بن أبى فَرْوَةَ) الأموى المدنى، وهو متروك، وكان من التابعين (يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى يروى الأحاديث بغير إسناد (فقال الزهرى: قاتلك الله يا ابن أبى فَروة! تجيئنا بأحاديث ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ؟!) أى لاأسانيد لها يُتمسك بها، ويُعتمد عليها، وهذا ذَمٌّ لمن يُرسل الحديث، ولا يُسنده، ودلَّ قول الزهرى هذا على أن المرسل عنده ليس بحجة.......... وخُطُم: بضمتين: جمع خِطام ككتاب، وهو: كل مايوضع فى أنف البعير، ليقتاد به. والأَزِمَّة: بفتح الهمزة، وكسر الزاى، وشدة الميم: جمع زِمام: الخيطُ الذى يُشَدُّ فى البُرَة.

٢ – (حدثنا أبوبكر) عبد القدوس (عن على بن عبد الله) المديني (قال: قال يحيى بن سعيد) القطان: (مرسلات مجاهد) بن جَبْر المكى ثقة، إمام فى التفسير وفى العلم(أحبُّ إلىّ من مرسلاتِ عطاء بن أبى رَباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب) أى عن كل صنف من الرجال: ضعفاءَ وثقاتٍ فالحكم فى المرسلات مطلقاً غير سديد، بل الأولى فى قبول المراسيل وعدم قبولها التفصيل: بأن الراوى إذا عُلم من حاله أنه لايُرسل إلا عن ثقة: قُبلت مراسيله وإلا لا.

٣–(قال على) ابن المدينى: (قال يحيى) القطان:(مرسلاتُ سعيد بن جُبير أحب

إلی من مرسلاتِ عطاء) بن أبی رباح.

٤- قال علی: (قلت لیحیی: مرسلاتُ مجاهد احبُّ إلیك أم مرسلاتُ طاووس؟ قال: ما أقْرَبَهُما!) صیغةُ تعجبٍ، أی هما سواء ان مقبولتان.

٥- (قال علی: وسمعت یحیی بن سعید یقول: مرسلاتُ ابی إسحاق) الهمدانی (عندی شِبْهٌ لاشیئ) أی ضعیفة واهیة، كانها لیست بشیئ (والأعمشِ) عطف علی ابی إسحاق، أی كذا مرسلات الأعمش: سلیمان بن مِهران الكاهلی الكوفی (والتَّیمِیِّ) هو سلیمان بن طَرْخان ابو المُعْتَمِر البصری (ویحیی بن ابی كثیر) الطائی، ابی نصر الیمامی، ای مراسیل هؤلاء كلِّهم مثل مرسلات ابی إسحاق: واهیة ضعیفة؛ (ومرسلات ابن عیینة شِبْهُ الریح) كنایة عن ضعفها (ثم قال) یحیی القطان: (إی واللّٰه و) مرسلات (سفیان بن سعید) الثوری كذلك.

٦- قال علی: (قلت لیحیی: مرسلاتُ مالكٍ؟) أی كیف هی؟ (قال: هی احب إلیَّ، ثم قال یحیی: لیس فی القوم) ای فی اهل الحدیث (احد اصَحُّ حدیثا من مالك!)

٧- (حدثنا سَوَّار بن عبد اللّٰه العنبری، قال: سمعت یحیی بن سعید القطان، یقول: ماقال الحسن) البصری (فی حدیثه: قال رسول اللّٰه صلی اللّٰه علیه وسلم إلا وجدنا له اصلاً، إلا حدیثًا او حدیثین) وإنما أرسل الحسن البصری: لأنه كان یروی عن علی كرَّم اللّٰه وجهه فی زمن الحجاج، فما استطاع ان یسمیه خوف الفتنة، فارسل الأحادیث، كذا فی التهذیب.

(قال أبو عیسی: ومن ضَعَّف المرسلَ: فإنه ضعَّفَه من قِبَلِ ان هؤلاء الأئمةَ قد حدَّثوا عن الثقات وغیرِ الثقات، فإذا روی احدُهم حدیثا وأرسَلَه) ای أهملَ ذكرَ من رَوی عنه، فیحتمل(لعلَّه اخذه عن غیر ثقة) والدلیل علیه:

١ -(قد تكلَّم الحسن البصری فی مَعْبد) بن خالد الجُهنی القَدَری(ثم رَوی عنه: حدثنا بشر بن معاذ البصری، نا محروم بن عبد العزیز العطار، حدثنی أبی وعمی، قالا: سمعنا الحسنَ، یقول: إیاكم ومعبد الجُهنی، فإنه ضالٌّ مُضِلٌّ) هو أول من أظهر القَدَر بالبصرة.

٢- (قال أبو عیسی: ویُروی عن) عامر بن شَرَاحیلَ (الشَّعبی، قال: ناالحارث) بن عبد اللّٰه (الأعور) الهَمْدانی الكوفی (وكان كذابا، وقد حدَّث) الشعبی (عنه؛ وأكثرُ

الفرائض التى تَروُنها عن على وغيره: هى عنه، وقد قال الشعبى: الحارث الأعور عَلَّمنى الفرائض، وكان من أفْرَضِ الناس) من قوله: وقد حدَّث إلى هنا زيادة من المصرية.

٣- قال أبو عيسى: (وسمعت محمدَ بن بشَّار، يقول: سمعت عبدَ الرحمن بن مهدى يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركتُ لجابر الجُعفى بقوله) الباء سببية أى بسبب إيمانه بالرجعة (لَمَّا حكى) ابن عيينة (عنه) أى عن جابر الجعفى (أكثَرَ من ألف حديث، ثم هو يحدِّث عنه؟! قال محمد بن بشار: وترك عبد الرحمن بن مهدى حديث جابر الجعفى) فعلم من ذلك أن المتقدمين يروون عن الضعفاء أيضًا، فلهذا لايحتج بمراسيلهم.

قال أبو عيسى: (وقد احتَجَّ بعض أهل العلم بالمرسل أيضا) كما احتجوا بالمسند.

(حدثنا أبوعبيدةَ بنُ أبى السَّفر الكوفى، نا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعى: أَسْنِدْلى عن عبد الله بن مسعود) أى بين سندَ حديثه (فقال إبراهيم: إذا حدثتُكم عن رجل، عن عبدالله: فهو الذى سَمَّيْتُ، وإذا قلتُ: قال عبد الله: فهو عن غير واحد، عن عبد الله) فعلم من ذلك أن مرسلاتِ النخعى، عن ابن مسعود مقبول، لأنه لايُرسل عنه إلا بعد ثبوت صحته عنده، وتواتر الرواية عن عبد الله.

اختلاف الأئمة فى توثيق الرجال وتضعيفهم

قال أبو عيسى: (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم) يعنى أصحابَ الجرح والتعديل (فى تضعيف الرجال) يعنى قد يختلف العلماء فى الرجل: فيقوِّيه أحدهم، فيروى عنه، ويضعِّفه آخر، فيتركه.(كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم) أى من المسائل العلمية، وكتب الرجال مملوءة من ذلك؛ فَيُنْظر فى صورة الاختلاف فى وجوه الترجيحات، ويُذهب إلى ماذهب إليه جمهور الأئمة الأثبات، ولا يُعتبر بالرأى الشاذ، كما طعن شعبة فى عبدالملك بن أبى سليمان لأجل حديث الشفعة، ولم يكن مصيبا فى ذلك، لأنه لم يكن مجتهدًا، وقرينه الإمام الثورى كان مجتهداً، ولم يكن الحديث عنده محل نظر؛ وكذلك طعن شعبة فى حكيم بن جبير لأجل حديث الصدقة وقد طعن فيه الأئمة الآخرون كذلك، ولكن كان لحكيم متابع، وهو زبيدٌ، فصار هو ضعيفًا،

ويعتبر بحديثه للمتابعة.

قال أبو عيسى: (ذُكر عن شعبة: انه ضَعَّف أبا الزبير) محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدى(المكى) وهو من رجال الستة، حديثه عند البخارى مقرون بغيره، تركه شعبة، لأنه رآه يزن، ويسترجح فى الميزان، وقال ابن حبان: لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح فى الوزن لنفسه لم يستحق العرك لأجله (وعبدَ الملك بن أبى سليمان) العَرْزَمى: أحد الأئمة، حديثه فى البخارى تعليقا، وسيأتى ذكره فيما بعدُ (وحكيمَ بنَ جبير) سيأتى ذكره فيما بعدُ (وترك) شعبةُ (الرواية عنهم، ثم حدّث شعبة ممن هو دون هؤلاء فى الحفظ والعدالة: حدّث عن جابر الجُعفى، وإبراهيم بن مسلم الهَجَرى، ومحمد بن عبيد الله العَرْزَمى، وغيرِ واحد ممن يضعَّفون فى الحديث) فهذا عجيب! فرَّ من المطر وقام تحت الميزاب!

١ – عبد الملك بن أبى سليمان

(حدثنا محمد بن عَمرو بن نَبْهَان) بتقديم النون على الموحدة (بن صفوان البصرى، نا أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: تَدَع عبدَ الملكِ بنَ أبى سليمان، وتحدِّث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمى؟ قال: نعم) ولفظ تهذيب ابن حجر (٦:٣٩٧): قال أمية بن خالد: قلت لشعبة: مالك لاتحدِّث عن عبدالملك بن أبى سليمان، وقد كان حسنَ الحديث؟ قال: من حُسْنِها فَرَرْتُ!

(قال أبو عيسى: وقد كان شعبةُ حدَّث عن عبد الملك بن أبى سليمان، ثم تركه) أى لم يحدِّث عنه بعدُ (ويقال: إنما تركه لما تَفَرَّد بالحديث الذى رَوى) عبد الملك (عن عطاء بن أبى رباح، عن جابر بن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال:" الرجل أحقُّ بشفعته، يُنْتَظَر به وإن كان غائباً، إذا كان طريقُهما واحدًا") أخرجه الترمذى فى باب الشفعة للغائب (١ : ١٦٤) وقال: لانعلم أحدًا رَوى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبى سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة فى عبد الملك بن أبى سليمان من أجل هذا الحديث أى لتفرده وعبد الملك: هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نَعلم أحدًا تكلَّم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث، وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك هذا الحديث، ورُوى عن ابن المبارك، عن سفيان الثورى، قال: عبد الملك بن أبى

سليمان ميزان يعنى فى العلم اهـ اى يُمَيَّزُ به الصحيح من السقيم.

قال ابو عيسى: (وقد ثَبّتَ غير واحد من الأئمة) بتشديد الباء، من التبيت، ومفعوله: ضمير العائد إلى عبد الملك: محذوف، والمعنى: أن شعبة تركه لأجل هذا الحديث، مع انه وثّقه غير واحد من الأئمة، وحدّثوا عنه، وذكر معه رجلين آخرين لأن شعبة تكلّم فى كل واحد منهم، فقال: (وحدّثوا عن أبى الزبير، وعبد الملك بن أبى سليمان، وحكيم بن جبير)

٢ – أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس

(حدثنا أحمد بن منيع، نا هُشيم، نا حجّاج وابن أبى ليلى، عن عطاء بن أبى رَباح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تَذَاكَرْنَا حديثَه، وكان أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكى (أحفظَنا للحديث) فى هذا الأثر وفى الآثار الآتية دلالة ظاهرة على أن أبا الزبير كان حافظًا، بل كان أحفظَ من أصحاب جابر رضى الله عنه.

(حدثنا محمد بن يحيى بن أبى عُمر المكى، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أبو الزبير: كان عطاءٌ يُقَدِّمُنى إلى جابر بن عبد الله أَحْفَظُ لهم الحديثَ) اى يقدّمه ليكون أقربَ إلى السماع فيحفظه.

(حدثنا ابن أبى عمر، نا سفيان) بن عيينة (قال: سمعتُ أيوبَ السَّخْتيانى، يقول: حدثنى أبو الزبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير، قال سفيان بيده يَقْبِضُها) يعنى أن سفيان أخذ يَعُدُّ روايات أيوب السختيانى عن أبى الزبير، فجعل يعدها بأنامله، فجعل يقبض انامله واحدة بعد واحدة، يعنى أن رواياته منه لم تكن قلائل اهـ الكوكب. (قال أبو عيسى: إنما يعنى بذلك) أى أراد أيوب بقوله: وأبو الزبير، وأبو الزبير (الإتقانَ والحفظَ) هكذا فهم الترمذى، وهو الصحيح، وفى تهذيب ابن حجر: أن أحمد فهم منه التضعيف.

(ويروى عن عبد الله بن المبارك، قال: كان سفيان الثورى، يقول: كان عبدالملك بن أبى سليمان ميزانا فى العلم) ذكره الترمذى فى جامعه، كما تقدم.

٣– حكيم بن جبير

(حدثنا أبوبكر، عن على بن عبد الله) المدينى (قال: سألت يحيى بن سعيد، عن

حكيم بن جبير) الأسدى الكوفى (قال: تركه شعبة من أجل هذا الحديث الذى رواه فى الصدقة، يعنى حديث عبد الله بن مسعود، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال:" من سأل الناسَ، وله ما يُغنيه، كان يوم القيامة خُمُوشا فى وجهه" قيل: يارسول الله! ما يُغنيه؟ قال: "خمسون درهما، أو قيمتها من الذهب") أخرجه الترمذى فى الجامع (١: ٨٢)

(قال على) بن المدينى (قال: يحيى) القطان: (وقد حدّث عن حكيم بن جُبير سفيانُ الثورى، وزائدة) بن قُدامة الثقفى (قال على: ولم ير يحيى) القطان (بحديثه بأسًا)

(حدثنا محمود بن غَيلان، نا يحيى بن آدم، عن سفيان الثورى، عن حكيم بن جبير: بحديث الصدقة، قال يحيى بن آدم: فقال عبد الله بن عثمان صاحبُ شعبة، لسفيان الثورى: لو) للتمنى (غيرُ حكيم حدّث بهذا! فقال له سفيان: وما لحكيم؟! لايحدث عنه شعبة؟ قال: نعم) أى لايحدث عنه أستاذى شعبة (فقال سفيان الثورى: سمعتُ زُبَيْدًا) بنَ الحارثِ اليامى، أبا عبد الرحمن الكوفى (يحدِّث بهذا، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) النخعى، أبى جعفر الكوفى؛ ذكره الترمذى فى الجامع (١: ٨٢) أيضًا.

الحديث الحَسَنُ فى اصطلاح الترمذى

قد يَجمع الإمام الترمذى الحسن مع الصحيح، فيقول: هذا حديث حسن صحيح، وقد يُفرد، فيقول: هذا حديث حسن؛ وقد اختلف العلماء فى صورة الجمع، فذهبوا إلى وجوهٍ شتّى، ووجهه عندى: أن الأئمة، كالبخارى وأستاذَيه: على ابن المدينى وأحمدَ بنِ حنبل: يستعملون الحسن مكان الصحيح، لأنهم كماكانوا رقيقَ العبارة فى الجرح والتعديل:كانوا يحتاطون فى استعمالِ ألفاظٍ فى بيان درجاتِ الحديث، فيُطلقون الحسنَ على الحديث الصحيح، فجمع الترمذى بين هذين الاصطلاحين، فقال: هذا حديث حسن صحيح، أى حسن فى اصطلاح قوم، صحيح فى اصطلاح آخرين، وهما بمعنى.

وأما إذا أفرد لفظةَ الحسن، فله معنى آخَرُ، وهذا اصطلاح جديد، فبين معناه:

(قال أبو عيسى: وما ذكرنا فى هذا الكتاب: حديث حسن) الإعراب حكائى (فإنما أردنا حُسْنَ إسناده عندنا) قال الحافظ: لم يعرِّف المصنف الحسن مطلقًا، وإنما عَرَّف نوعًا خاصاً منه، وقع فى كتابه، وهو مايقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى؛ وأما

مايقول فيه: حسن صحيح، أو حسن غريب، فلم يَعْرَجْ إلى تعريفه، كمالم يَعْرَج إلى تعريف مايقول فيه: صحيح فقط، فكانه ترك ذلك استغناءً بشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف مايقول فى كتابه: حسن فقط: إما لغموضه، أو لأنه اصطلاح جديد، ولذا قَيَّده بقوله:" عندنا" ولم ينسبه إلى أهل الحديث اهـ شرح النخبة.

فالحديث الحسن عند الترمذى:(كلُّ حديثٍ يُروى: لايكون فى إسناده من يُتَّهم بالكذب) وكذا لايكون فيه كذَّاب، ولا واضعُ حديثٍ (ولايكون الحديثُ شاذًا) مخالفًا لما يروى الثقات، أو لايُتابع عليه، من شَذَّ (ض) شذوذًا: انفَرَدَ عن الجماعة، أو خالفهم. قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث: أن يروى الثقةُ حديثا لم يروه غيره، إنما الشاذُ من الحديث: أن يروى الثقات حديثا فيَشِذُّ عنهم واحد فيخالفهم اهـ وأما أكثر الحفاظ المتقدمين: فإنهم يقولون فى الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقاتُ خلافه: أنه لايُتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهرى ونحوه، وربما يستنكرون بعضَ تفردات الثقات الكبار أيضًا اهـ شرح علل الترمذى (٢:٥٨٢).

(ويُروى من غير وجهٍ نحوَ ذلك) اى يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أُخَرَ عن النبى صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد (فهو عندنا حديث حسن) قال ابن رجب رحمه الله: فَسَّر حُسْنَ الإسناد: بأن لايكون فى إسناده مُتَّهم بالكذب، ولايكون شاذًا، ويُروى من غير وجه نحوَه، فكل حديث كان كذلك: فهو عنده حديث حسن ...... والظاهر أنه أراد بالشاذ ماقاله الشافعي، وهو أن يروى الثقات عن النبى صلى الله عليه وسلم خلافَه......... وبشرط أن يُروى نحوَه من غير وجهٍ يعنى أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه آخر عن النبى صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذى يرويه الثقة العدل، ومن كثرغلطُه، ومن يغلب على حديثه الوهم، إذا لم يكن أحد منهم متَّهما: كله حسن، بشرط أن لايكون شاذًا، مخالفًا للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد رُوى من وجوه متعددة.

فإن كان مع ذلك: من رواة الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ:" حسن صحيح"

وإن كان مع ذلك: من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين فى حديثهم وهم وغلط: إما كثير، أو غالب عليهم: فهو حسن، ولولم يُرو لفظُه إلامن ذلك الوجه، لأن المعتبر أن

يروى معناه من غير وجه، لانفس لفظه.

وعلى هذا: فلايُشكل قوله:" حديث حسن غريب" ولاقوله:" صحيح حسن غريب، لانعرفه إلا من هذا الوجه" لأن مرادَه أن هذا اللفظ لايُعرف إلامن هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما فى حديث:" الأعمال بالنيات" فإن شواهده كثيرة جدًا فى السنة، مما يدل على أن المقاصدَ والنياتِ هى المؤثرة فى الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوى به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويًا من غير حديثه من وجه يصح اهـ شرح علل الترمذى (٢:٦٠٦)

وقال أيضا: معنى قول الترمذى: ويروى من غير وجه نحوَ ذلك: لم يقل عن النبى صلى الله عليه وسلم، فيحتمل أن يكون مرادُه: عن النبى صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يُحمل كلامُه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يُروى من غير وجه، ولو موقوفًا، ليستدلَّ بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به؛ وهذا كما قال الشافعى فى الحديث المرسل: أنه إذا عضده قول صحابى، أو عملُ عامة أهل الفتوى به: كان صحيحًا .... هذا إذا ذكر الحسنَ مجردًا عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يُروى نحوَه من غير وجه، لأن صحته تغنى عن اعتضاده بشواهد أخر، والله أعلم اهـ (٢:٦٠٧)

أنواع الحديث الغريب عند أهل الحديث

ذكر الترمذى ــــ رحمه الله ــــ أن الغريب عند أهل الحديث يُطلق على ثلاثةِ معانٍ:

أحدها: مالايُروى إلا من وجهٍ واحد، أى لايكون للحديث إسناد سواه، مثالُه: حديث حماد بن سلمة، عن أبى العُشراء الدارمى، عن أبيه، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الذكاة، فهذا حديث غريب، لايُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبى العُشراء، ولايُعرف لأبى العشراء شيئ غير هذا، ثم اشتهر الحديث عن حماد، رواه عنه خلق، فهو فى أصل إسناده غريب، ثم صار مشهورًا عن حماد، كحديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، فى النهى عن بيع الولاء وهبته، فإنه لايصح عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وَهِمَ وغلط؛ وصار

الحديث مشهورًا معروفًا من حديث عبد الله بن دينار .

وثانيها: أن يكون الحديث في نفسه مشهورًا، لكن يزيد بعض الرُّواة في متنه زيادةً، كحديث مالك بن انس في صدقة الفطر، فقد زاد فيه:" من المسلمين" وقد ذكر الترمذي: أن الزيادة إن كانت من حافظ يُعتمد على حفظه: فإنها تُقبل، وإلا فلا.

وثالثها: أن يكون الحديث مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق شتَّى معروفةٍ، ويُروى عن بعض الصحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لايُعرف حديثه إلامن ذلك الوجه.

وقد ذكر الترمذي لهذا النوع أربعةَ أمثلةٍ:

المثال الأول: حديثُ ابي كُريب، عن ابي أسامة، عن بُريد بن عبد الله بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري، عن جده ابي بُردة، عن أبيه أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:" المؤمن يأكل في مِعيً واحدٍ، والكافر يأكل في سبعة أمعاءَ" فهذا الحديث معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعدِّدة: من حديث ابي هريرة، ومن حديث ابن عمر في الصحيحين؛ وأما حديث أبي موسى فلا يُعرف إلا من حديث أبي كريب.

المثال الثاني: حديثُ شَبَابة بن سَوَّار المدائني، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَرَ: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ، فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتباذ في الدباء والمزفت صحيح ثابت، رواه عنه صلى الله عليه وسلم جماعة كثيرون من أصحابه؛ وأما رواية عبد الرحمن بن يعمر عنه فغريبة جداً، لاتُعرف إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به شبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عنه، وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة .... والحديث المعروف عند أهل الحديث بإسناد شعبة والثوري، عن بكير، عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" الحج عرفة".

المثال الثالث: حديث يحيى بن ابي كثير، عن ابي سعيد مولى المَهْري، عن حمزة بن سَفِيْنة، عن السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:" من تَبِعَ جنازةً، فصلى عليها، فله قيراط، ومن تبعها حتى يُقضى دفنُها فله قيراطان" يُروى هذا الحديث عن أبي هريرة وعن عائشة؛ فإما طُرُقُه عن أبي هريرة، فكلُّها لاغرابة فيها، وكذا ما يُروى عن عائشة، إلا طريقًا واحدًا، وهو طريق السائب عن عائشة، فإنه يُعرف من رواية الإمام

الدارمى فحسب، حتى أن البخارى كان يحدث به عنه، وقد ذكر الترمذى عن الدارمى: أن أهل العراق كانوا يستغربون من حديثه هذا الحديث.

المثال الرابع: حديث المغيرة بن أبى قُرَّة السدوسى، عن أنس بن مالك: فى قيد الإبل، يُروى هذا الحديث عن عمرو بن أُمية الضمرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم، ولا غرابة فيه، فأما عن أنس: فحديث غريب، لايعرف إلا من طريق المغيرة.

قال ابو عيسى: (وما ذكرنا فى هذا الكتاب: حديث غريب، فإن أهل الحديث يَسْتَغْرِبون الحديث لمعانٍ:)

١-(رُبَّ حديثٍ يكون غريبا: لايُروى إلا من وجه واحد)

(مثلُ حديثِ حماد بن سلمة، عن أبى العُشَرَاء، عن أبيه، قال: قلت: يارسول الله! أما تكون الذكاة) الذبح (إلا فى الحلق واللَّبَّة؟ فقال:" لو طَعَنْتَ فى فَخِذِها أَجْزَأَ عنك") أى فى الذبح الاضطرارى، وخَرَّج الترمذى هذا الحديث فى باب الذكاة فى الحلق واللبة، من أبواب الصيد (فهذا حديث تفرَّد به حماد بن سلمة، عن أبى العشراء) فهو حديث غريب (ولا يُعرف لأبى العشراء، عن أبيه، إلا هذا الحديث؛ وإن كان هذا الحديث عند أهل العلم مشهورًا، فإنما اشتُهر من حديث حماد بن سلمة، لانعرفه إلا من حديثه)

(يعنى ورُبَّ رجل من الأئمة يحدِّث بالحديث، لايُعرف إلا من حديثه، فَيَشتهر الحديثُ لكثرة من رَوى عنه، مثلُ ماروى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته) أخرجه فى الجامع فى باب كراهية بيع الولاء وهبته، من أبواب البيوع، وكذا فى (٢: ٣٤) (وهذا حديث لايُعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار: رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبةُ، وسفيانُ الثورى، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة)

ثم أجاب عما يُتَوَهَّم: كيف يقال: هذا حديث غريب، لتفرد عبد الله بن دينار به، وقد رواه نافع أيضاً؟ فقال: (وروى يحيى بن سُليم هذا الحديث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فَوَهِم فيه يحيى بن سليم، والصحيح: عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ هكذا روى عبد الوهاب الثقفى، وعبد الله بن نُمير، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر) ويحيى بن سُليم الطائفى منكر

الحديث عن عبيد الله بن عمر العمرى، قاله النسائى.

والدليل على انفراد عبد الله بن دينار بهذا الحديث: (وروى المؤمّل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لَوَدِدْتُ ان عبد الله بن دينار اذن لى، حتى كنتُ أقوم إليه، فأُقبّل رأسه) فَرَحًا بهذا الحديث، فإن هذا الحديث قد اشتهر عنه، ولايرويه غيره.

٢ – (قال أبو عيسى: ورُبَّ حديثٍ: إنما يُستغرب لزيادة تكون فى الحديث؛ وإنما يصح) الحديث (إذا كانت الزيادة ممن يُعْتَمَدُ على حفظه) أى إنما تقبل الزيادة إذا كان راويها حافظًا ضابطًا.

مثاله: (مثلُ ماروى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فَرَضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر) أى صدقة الفطر (من رمضان على كلِّ حُرٍّ أو عبدٍ، ذَكَرٍ أو أُنثى، من المسلمين، صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، قال) أبو عيسى: (وزاد مالك فى هذا الحديث:" من المسلمين"، وروى أيوب السَّختيانى، وعبيد الله بن عمر، وغيرواحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه:" من المسلمين")

فإنقيل: قد تابع مالكاً سبعةٌ من الثقات، فأجاب: (وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لايُعْتَمَدُ على حفظه) وقد جنح ابنُ حجر أخيرًا إلى أن من يرويه على وجه واحد بالزيادة، ممن ليس فيه كلام، هو مالك وحده (معارف السنن ٥:٣١٢)

مذاهب الفقهاء: (وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحْتَجُّوا به، منهم الشافعى، وأحمد، قالا: إذا كان للرجل عَبيدٌ غيرُ مسلمين، لم يُؤَدِّ عنهم صدقةَ الفطر، واحتجّا بحديث مالك، فإذا زاد حافظٌ ممن يُعتمد على حفظه قُبل ذلك عنه) قوله: فإذا زاد إلخ تكرار لما سبق...... وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه والثورى، وابن المبارك: تجب من عبده الكافر أيضًا، ولم يأخذوا بهذه الزيادة لغرابته، ولأن ابن عمر ـــ راوى الحديث ـــ قد كان يُخرج صدقة الفطر عن عبده الكافر أيضا، وهو أعرف بمراد الحديث، والرواية فى فتح البارى (٣:٣٧١) عن نافع: أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته: حرهم وعبدهم، صغيرهم وكبيرهم، مسلمهم وكافرهم من الرقيق؛ وحملُه على التطوع: فيه بُعد كمالا يخفى.

٣– قال أبو عيسى: (ورُبَّ حديث يُروى من أوجهٍ كثيرة وإنما يُسْتَغْرب لحال

الإسناد) ای قد یکون الحدیثُ مَرْویا عن النبی صلی الله علیه وسلم من طُرُق متعددةٍ معروفةٍ، ویُروی عن بعض الصحابة ذلك الحدیثُ من وجه یُستغرب عنه، بحیث لایُعرف الحدیثُ عنه إلا من ذلك الوجه، فیقال له: حدیث غریب.

المثال الأول: قال ابو عیسی: (حدثنا ابوکریب، وابو هشام الرفاعی، وأبو السائب، والحسین بن الأسود، قالوا: نا أبو أسامة، عن بُرید بن عبد الله بن أبی بُردة، عن جده أبی بردة، عن أبی موسی، عن النبی صلی الله علیه وسلم، قال:" الکافر یأکل فی سبعة أمعاءٍ، والمؤمن یأکل فی مِعیً واحد")

(قال أبو عیسی: هذا حدیث غریب من هذا الوجه من قِبَلِ إسناده، وقد روی هذا الحدیث من غیر وجه عن النبی صلی الله علیه وسلم، وإنما یُسْتَغْرَب من حدیث ابی موسی) قد روی هذا الحدیث عن جماعة من الصحابة: ابن عمر، وأبی هریرة، وأبی سعید، وأبی بصرة الغفاری، وَجَهْجَاهِ الغفاری، ومیمونة، وعبد الله بن عَمرو، کما فی الجامع (٢: ٤) ولکنه غریب من حدیث ابی موسی، لایعرف إلا من هذا الوجه، قال أبو عیسی: (سألت محمودَ بن غیلان عن هذا الحدیث) هل له إسناد غیر هذا؟ (فقال: هذا حدیث أبی کریب، عن ابی أسامة) ای لیس له إسناد غیر هذا (وسألت محمد بن إسماعیل) البخاری (عن هذا الحدیث) هل له إسناد غیر هذا؟(فقال: هذا حدیث أبی کریب، عن أبی أسامة، ولم نَعرفه إلا من حدیث أبی کریب، عن ابی أسامة) قال أبو عیسی: (فقلت له: حَدَّثنا غیر واحد عن ابی أسامة بهذا) کما تقدم فی أول الإسناد (فجعل یتعجَّب، وقال: ماعلمتُ ان أحدًا حدَّث بهذا غیرَ أبی کریب، وقال محمد) بن إسماعیل البخاری: (وکنا نری) ای نظن (أن أبا کریب أخذ هذا الحدیث عن أبی أسامة فی المذاکرة) لاکما یأخذ التلمید من الأستاذ.......... والمذاکرة: أن یذاکرمع أحد فی أمر، ویباحثه فیه.

المثال الثانی: قال أبو عیسی: (حدثنا عبد الله بن أبی زیاد وغیرواحد، قالوا: نا شَبَابة بن سَوَّار، نا شعبة، عن بُکیر بن عطاء، عن عبد الرحمن بن یَعْمُرَ، أن النبی صلی الله علیه وسلم نَهٰی عن الدُّبَّاء): القَرْع، کانوا ینتبذون فیها (والمُزَفَّتِ) المُطَلّٰی بالزِّفت، نوع من الإناء، کانوا ینتبذون فیها؛ خَرَّجه فی الجامع فی باب کراهیة أن یُنتبذ فی الدباء إلخ، من أبواب الأشربة (قال أبو عیسی: هذا حدیث غریب من قِبَل إسناده،

لانعلم احدًا حَدَّث به عن شعبة غيرَ شبابة؛ وقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أَوْجُهٍ كثيرة: انه نهى ان يُنْتَبَذَ في الدباء والمزفت، وحديثُ شبابةَ إنما يُسْتغرب: لأنه تفرد به عن شعبة)

(وقد رَوَى شعبةُ وسفيانُ الثوري بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمُر، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال:" الحجُّ عرفةُ") خَرَّجه في أبواب الحج، في باب من أدرك الإمام بِجَمْعٍ فقد أدرك الحج (فهذا الحديث المعروفُ: أصحُّ عند اهل الحديث بهذا الإسناد) يعني ان الأصح بالسند المذكور: هو حديثُ الحج، لا حديثُ النهي عن الدباء والمزفت.

المثال الثالث: قال أبو عيسى: (حدثنا محمد بن بشّار، نا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مُزَاحم) المدني، مجهول، روى عنه الترمذي فقط (أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من تَبِعَ جنَازَةً فصلى عليها فله قيراط، ومن تَبِعَها حتى يُقضَى قَضَاؤُها فله قيراطان" قالوا: يارسولَ الله! ما القيراطان؟ قال:" أصغرهما مثل أُحُدٍ") أخرجه في الجامع في باب فضل الصلاة على الجِنَازَة.

(حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن) الإمام الدارِمي (أنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سَلَّام، حدثني يحيى بن أبي كثير، نا أبو مُزَاحِم، سمع أبا هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" من تَبِعَ جِنَازَةً فله قيراط" فذكر نحوَه بمعناه، قال عبد الله) الإمام الدارمي: (وأنا مروان، عن معاوية بن سَلَّام، قال: قال يحيى) بن أبي كثير: (وحدثني أبو سعيد مولى المَهرِي، عن حمزة بن سَفينة، عن السائب، سمع عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه)

قال أبو عيسى:(قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن) الإمام الدارمي: (ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ فقال: حديث السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر هذا الحديث) عُلم من ذلك أن هذا الحديث غريب من إسناد الدارمي، قال أبو عيسى: (وسمعتُ محمد بن إسماعيل) البخاري (يحدِّث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن) الدارمي، اي لم يكن عنده من غير هذا الإسناد.

(قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روى من غير وجه عن عائشة، عن النبي صلى الله

عليه وسلم، وإنما يُستغرب هذا الحديثُ لحال إسناده، لرواية السائب، عن عائشة، عن النبى صلى الله عليه وسلم) يعنى أن حديث القيراط المذكور من قبلُ: يُروى عن أبى هريرة، وعن عائشة، فأما طرقُه عن أبى هريرة فكلُّها معروفة، لا غرابة فيها، وكذا ما يروى عن عائشة، إلا طريقًا واحدًا، وهو السائب، عن عائشة، فهو غريب.

المثال الرابع: قال أبو عيسى(حدثنا أبو حفص عمرو بن على، نا يحيى بن سعيد القطان، نا المغيرة بن أبى قُرَّةَ السدوسى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رجل: يارسول الله! أَعْقِلُها وَأَتوَكَّلُ، أو أُطْلِقُها وَأَتوَكَّل؟ قال:" اعْقِلْها وتَوَكَّلْ!" قال عَمرو بن على) الفلاّس(قال يحيى بن سعيد) القطان: (هذا عندى حديث منكر) أى ضعيف جدًا.

(قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه، وقد رُوى عن عَمرو بن أُمية الضَّمْرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوَ هذا) يعنى أن هذه الرواية غريبة إذا نُسبت إلى أنس، وإذا رُويت عن عَمرو بن أمية فهى مشهورة، لا غرابة فيها، قال السخاوى فى المقاصد: إنما أنكر القطان من حديث أنس، وقد رُوى عن عَمرو بن أمية الضَّمْرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه بلفظ: "قَيِّدْها" اهـ أخرجه ابن حبان فى صحيحه وغيره.

اعلم انه قد بقى للغريب معنىً، وهو الغريب بمعنى الضعيف، ولما كان هذا المعنى مشهورًا بين أهل الحديث: تركه الإمام الترمذى، ولم يبينه؛ فحصل للغريب أربعة معان:

الأول: حديث غريب: أى له إسناد واحد، وحيث ما يستعمل الغريب بهذا المعنى، يقول بعده: لانعرفه إلا من هذا الوجه؛ ويجتمع الغريب بهذا المعنى مع الصحيح وكذا مع الحسن، فيقول: "هذا حديث حسن صحيح غريب: لانعرفه إلا من هذا الوجه" و"هذا حديث حسن غريب: لانعرفه إلا من هذا الوجه" أى هذا الإسناد فى نفسه صحيح أو حسن ولكنه غريب لأجل تفرد الإسناد.

الثاني: حديث غريب لأجل الزيادة، كما زاد خالد بن عبد الله الواسطى فى حديث المضمضة والاستنشاق:" من كف واحد" ويصرِّح الترمذى حينئذ بمن زاد وبما زاد، والغريب بهذا المعنى يجتمع مع الصحيح، وكذا مع الحسن.

الثالث: حديث غريب لحال إسناده، فيقول حينئذ: هذا حديث غريب من هذا

الوجه من قِبَلِ إسناده.

الرابع: حديث غريب: اى ضعيف، وحيث مايكون الغريب بهذا المعنى: يتكلم فى أحد رواة الإسناد، ولا يجتمع الغريب بهذا المعنى مع الصحيح، ولا مع الحسن.

وأما الحديث المنكر: فمعناه عند القدماء: ضعيف جداً، ويستعمله الترمذى أيضا بهذا المعنى.

والحديث المرسل: عند المتقدمين يشمل المرسَل والمنقطع والمعضلَ كلَّها.

خاتمة الكتاب

قال أبو عيسى: (وقد وَضَعْنا) اى صَنَّفْنا (هذا الكتاب) قيل: إشارة إلى علله الصغير، لأن له كتابًا آخر المسمى بالعلل الكبير الذى أصله مفقود، وترتيبه من أبى طالب القاضى فموجود بتركيا، والصحيح: أنها إشارة إلى الجامع، لأن هذا الجزء الأخير، المعروف بكتاب العلل جزء من الجامع (على الاختصار) فلايذكر فى الجامع كلَّ أحاديث الباب، بل يذكر حديثا واحدًا فقط يعنى لم أكثر فيه من الأخبار والروايات، وإن طال بسبب ذكر المذاهب والآثار (لِمَا رَجَوْنا فيه من المنفعة) علة للوضع ويحتمل أن تكون علة للوضع مع الاختصار (نسأل الله النفع بما فيه، وأن لايجعله علينا وبالاً برحمته. آخر الكتاب والحمدلله وحده) على إنعامه وافضاله، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين الأمى، وصحبه وآله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم، وله الحمد على التمام، وعلى النبى وآله وصحبه أفضل الصلاة، وأزكى السلام والحمدلله رب العالمين اهـ هذه زيادة من النُسَّاخ؛ تم الشرح والحمدلله رب العالمين.

تصانیف

حضرت مولانا مفتی سعید احمد صاحب پالن پوری

رحمۃ اللہ الواسعہ شرح حجۃ اللہ البالغہ کامل
فیض المنعم شرح مقدمہ مسلم شریف
مفتاح العوامل شرح شرح مأۃ عامل
مفتاح التہذیب شرح تہذیب
الفوز الکبیر فی اصول التفسیر (عربی)
العون الکبیر شرح الفوز الکبیر (عربی)
ڈاڑھی اور انبیاء کی سنتیں
تحفۃ الدرر شرح نخبۃ الفکر
مبادیٔ الفلسفہ (درسی کتاب)
حرمت مصاہرت
کیا مقتدی پر فاتحہ واجب ہے؟
آسان نحو حصہ اول و دوم
آسان صرف حصہ اول و دوم
آسان منطق (ترتیب تیسیر المنطق)
معین الفلسفہ (شرح مبادی الفلسفہ)
گنجینۂ صرف شرح پنج گنج

محفوظات حصہ اول، دوم، سوم
حیات امام طحاوی رحمہ اللہ
حیات امام ابوداؤد سجستانی رحمہ اللہ
مشاہیر محدثین وفقہائے کرام
اسلام تغیر پذیر دنیا میں
آپ فتوی کیسے دیں؟ (شرح رسم المفتی)
تفسیر ہدایت القرآن پارہ ۳۰ و ۱ تا ۱۵
دین کی بنیادیں اور تقلید کی ضرورت

اسٹاک کی کتابیں

فتاوی رحیمیہ کامل دس جلدیں مع فہرست
اصلاح معاشرہ (مفتی امین صاحب)
آداب اذان واقامت =
الخیر الکثیر شرح الفوز الکبیر (اردو)
مبادیات فقہ
الکلام المفید فی تحریر الاسانید (عربی)

مکتبہ حجاز نزد جامع مسجد دیوبند

Designed & Printed by H.S. Offset Printers Ph:011 23244240